

الحصار

دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني
ومحاولات إسقاط حكومة حماس

إعداد
وائل أحمد سعد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحصار

دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس

مراجعة وتحريير
د. محسن محمد صالح

إعداد
وائل أحمد سعد



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

The Siege:
A Study on the Siege of the Palestinian People
& Attempts to Overthrow the Government of Hamas

Prepared By:
Wael A. Saad

Revised By:
Dr. Mohsen M. Saleh

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ - شوال ١٤٢٧ هـ
بيروت - لبنان
ISBN 9953- 0-0842-6

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
الطابق العاشر - بناية الريفييرا
كورنيش المزرعة - بيروت - لبنان
تلفون: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٤
تليفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٣
بريد اليكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl - 00961 1 362987

فهرس المحتويات

٥	تقديم
٧	مقدمة المؤلف
٩	أولاً: محاولات منع حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية
٢٢	ثانياً: الانتخابات وتشكيل الحكومة
٣٢	ثالثاً: الوضع الداخلي: الفلسطيني - الفلسطيني
٣٣	أ- الرئاسة الفلسطينية
٣٧	أ / ١- حرب الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الجديدة
٤٠	أ / ٢- الرئاسة ووثيقة الوفاق الوطني
٤١	أ / ٣- الرئاسة ورواتب الموظفين
٤٤	أ / ٤- الدعم الدولي والإقليمي لمحمود عباس
٥٠	ب- حركة فتح والوضع الداخلي
٦٤	رابعاً: الحصار الإسرائيلي
٦٤	أ- الحصار السياسي
٦٧	ب- التصعيد العسكري الإسرائيلي
٦٧	ب / ١- تصفيات جسدية ومجازر
٧٠	ب / ٢- الاعتقالات
٧٣	ب / ٣- الحواجز
٧٤	ج- الحصار الاقتصادي

٧٩	خامساً: الموقف العربي والإسلامي
٨٩	سادساً: الحصار الدولي
٩٥	سابعاً: آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني
٩٩	ثامناً: حماس وكسر الحصار
٩٩	أ- على الصعيد السياسي
١٠١	ب- على الصعيد العسكري
١٠٧	ج- على الصعيد الاقتصادي
١٠٧	ج / ١- الدعم الشعبي
١٠٩	ج / ٢- الدعم الرسمي
١١١	تاسعاً: إنجازات الحكومة الفلسطينية في ظل الحصار
١١٥	عاشراً: شعبية حماس في ظل الحصار
١١٩	الخلاصة

تقديم

مُثل فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية، وأعطى رسالة مهمة بأن مشروع المقاومة الذي تقوده حماس لا يزال خياراً قوياً ومتصاعداً. وتمكنت حماس أن تكسب لنفسها وخطها المقاوم شرعية سياسية وشعبية. وكان هذا الفوز بالنسبة إلى عدد من الأطراف جرس إنذار لمراجعة حساباتها وطريقة تعاملها مع الشأن الفلسطيني. فكان على فتح أن تقف وقفة نقدية لمراجعة برنامج التسوية الذي اعتمده، ولعلاج مواطن الخلل والترهل والفساد الذي أصابها وأصاب الأجهزة التي تقودها في السلطة ومنظمة التحرير.

كما كان على فصائل اليسار الفلسطيني أن تقوم بمراجعة شاملة بعد أن وجدت أن شعبيتها مجتمعة هي في حدود ٧٪، كما لم تتمكن من الحصول على أي مقعد على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة. ومن جهة أخرى، وجد الكيان الإسرائيلي نفسه أمام تحدٍّ من نوع جديد، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة والدول الغربية، فضلاً عن العالم العربي والإسلامي.

كان سلوك الأطراف المختلفة تجاه حماس وفوزها وتشكيلها للحكومة، وحالة الحصار غير المسبوقة التي عاشها الداخل الفلسطيني، أمراً يستحق نظرة فاحصة لتعامل لا يراعي أدنى

معايير احترام الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان. بل ويستخدم كافة وسائل الخنق والتجويع لمعاقبة شعبٍ بأكمله، ولإفشال تجربة حكومة حازت على تأييده، رغم أنها حكومة معنية بالخدمات وإدارة الحياة اليومية للناس، وليست معنية من الناحية الرسمية بشئون التسوية والمفاوضات.

تلقي هذه الدراسة التي أعدها الأستاذ وائل سعد الضوء على موضوع الحصار، ورغم أن الموضوع لا زال ساخناً ولم تنته فصوله بعد، فإننا رأينا نشر هذه الدراسة لأهميتها آمليين أن يتم تحديثها وتطويرها في طبقات لاحقة بإذن الله.

ويؤكد مركز الزيتونة على اهتمامه بالموضوعية والطرح العلمي، وهو يحترم رأي المؤلف كما يحترم الآراء الأخرى المختلفة، لكن الدراسات الصادرة عنه لا تمثل بالضرورة رأي مركز الزيتونة نفسه.

والله الموفق

المدير العام

د. محسن صالح

مقدمة المؤلف

شهدت بداية سنة ٢٠٠٦ حدثاً غير مسار القضية الفلسطينية، وقد شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ بشفافيتها ونزاهتها نقطة مضيئة في تاريخ الانتخابات العربية، وقد تمخض عن هذه الانتخابات فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مما أتاح لها تشكيل حكومة منفردة. وقد سعت الحركة لإشراك جميع القوى الفلسطينية في حكومة وحدة وطنية، لكنها لم تستطع الوصول إلى قواسم مشتركة لإدارة الحكم مع الفصائل الأخرى؛ فشلت حماس حكومة منفردة متحملة بذلك نتائج اللعبة السياسية المعقدة في الساحة الفلسطينية، ولتواجه محاولات عديدة تسعى لإسقاطها وإفشالها في أول تجربة حكومية لها، بعد أن فشل خصومها في منعها من المشاركة في الانتخابات التشريعية.

تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة موضوعية شاملة عن تجربة الانتخابات الفلسطينية، وتشكيل الحكومة بقيادة حماس، وما واجهته من صعوبات وتحديات ومحاولات إسقاط وإفشال محلياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً.

وتتعرض الدراسة إلى المحاولات المحلية والإسرائيلية والعربية والدولية لمنع حركة حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية،

كما تتعرض الدراسة إلى الوضع الداخلي الفلسطيني ومحاولات سحب صلاحيات الحكومة، بالإضافة إلى تقاطع الوضع الداخلي مع الوضع الإقليمي والدولي، كما تتعرض الدراسة إلى الحصار الإسرائيلي السياسي والعسكري والاقتصادي، كما تتعرض الدراسة إلى الحصار الدولي ومنع المساعدات والموقف الروسي والأوروبي منه، كما تتعرض إلى الموقف العربي من تطورات الوضع الفلسطيني والحصار المفروض على الحكومة، كما تتعرض الدراسة إلى آثار الحصار ونتائجه على الوضع الاقتصادي الفلسطيني. وختمت الدراسة بإلقاء الضوء على شعبية حماس في ظل الحصار المفروض على الحكومة التي شكلتها.

لقد تم إنجاز هذه الدراسة والحصار لا زال مستمراً مما يفسح المجال لورود المزيد من الأخبار، إلا أن الدراسة تعطي صورة شاملة لمجريات الأحداث منذ تشكيل الحكومة بقيادة حماس وما تعرضت له من حصارٍ وما ترتبت عليه من نتائج. وكل المعلومات الواردة في هذه الدراسة موثقة بطريقة أكاديمية يسهل الرجوع إليها.

نسأل الله التوفيق في أن تسهم هذه الدراسة في فهم الوضع السياسي الفلسطيني وتعقيده، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصدر مفتوح لقبول أي نقد بناء أو نصح أو اقتراح حول ما ورد في الدراسة.

المؤلف

تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦

أولاً:

محاولات منع حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية

عمدت الإدارة الأمريكية إلى تبني عملية السلام في الشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فوضعت رؤية جديدة لعملية السلام سميت بخارطة الطريق، ففي ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ألقى الرئيس بوش خطاباً شاملاً عن الوضع في الشرق الأوسط، تحدث فيه عن رؤيته لدولتين تعيشان في سلام وأمن هما دولتا فلسطين و"إسرائيل"، وحدد في هذا الخطاب ملامح ما أصبح يعرف بخارطة الطريق^(١). وقد تبنت اللجنة الرباعية هذه الخطة، كما دعمت الرباعية الدولية استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، وضغطت على الرئيس الراحل ياسر عرفات من أجل ذلك، كما دعمت الرباعية تولى محمود عباس هذا المنصب؛ ففي ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣ أعلن بوش أن خارطة الطريق ستوزع على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فور تسلم رئيس الوزراء الفلسطيني منصبه، وفي ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣ نشرت الخارجية الأمريكية نص

(١) معين الطناني، الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق، مركز التخطيط الفلسطيني، أنظر:

خطة خارطة الطريق^(٢). وجاء في هذه الخطة أن على الفلسطينيين في المرحلة الأولى إجراء إصلاحات حكومية (اقتصادية، أمنية، سياسية) بما فيها انتخابات للمؤسسات السياسية للسلطة الفلسطينية. تعرضت خارطة الطريق إلى تعثرات عديدة حالت دون إجراء انتخابات تشريعية ولكن بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، وتولى محمود عباس منصب الرئاسة عادت الإدارة الأمريكية إلى المطالبة بإجراء انتخابات تشريعية. ففي خطاب لوزيرة الخارجية الأمريكية في المؤتمر السياسي السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية، قالت راييس حول اللقاء الذي كان مزعم انعقاده بين محمود عباس والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ٢٦ أيار / مايو ٢٠٠٥^(٣) إن "الرئيس (جورج بوش) سيكون واضحاً بأن هناك التزامات يجب الإيفاء بها، وهناك أهداف يجب تحقيقها، ولكن الديمقراطية هدف غير قابل للنقاش والمساومة"^(٤). كانت الإدارة الأمريكية ترغب بدمج حركات المقاومة الفلسطينية في العملية السياسية، خاصة بعد أن ثبت لها أن في مقدور هذه الحركات وخصوصاً حركة حماس تعطيل عملية السلام؛ فعلى مدى خمس سنوات من عمر انتفاضة الأقصى

(٢) الجزيرة نت، أنظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C24-6686-A05-8159-CEE84F23D207.htm>

(٣) جريدة القدس العربي، لندن، ٢٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(٤) Washington Post. 23 May 2006. in:

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/23/05/AR2005052301567.html>

استطاعت حركة حماس قيادة عمليات المقاومة؛ حيث لا تتم هدنة دون موافقتها؛ ولذلك رأت الإدارة الأمريكية أنه قد تكون مشاركة حماس في الانتخابات فرصة لتطويعها، من خلال تركها للمقاومة وإشغالها بالعمل السياسي السلمي.

بعد امتناع حركة الجهاد الإسلامي عن المشاركة في الانتخابات، وتمسك حركة حماس بنهج المقاومة، والإعلان أنها تسعى إلى تشريع المقاومة، من خلال المشاركة السياسية، وأخذ التفويض من الشعب الفلسطيني باستمرار المقاومة، سعت "إسرائيل" وأمريكا للضغط على حركات المقاومة المشاركة في الانتخابات، لدفعها إلى التخلي عن سلاحها، في حال أرادت الاندماج في العمل السياسي. كما ضغطت أمريكا على السلطة الفلسطينية من أجل تفكيك حركات المقاومة؛ ففي خطاب لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قالت: "على السلطة الفلسطينية أن تعمل على تعزيز الإصلاح الديمقراطي، وعليها أن تفكك كل الشبكات الإرهابية في المجتمع"، وأضافت "لقد حاولت أمريكا وإسرائيل سابقاً تحقيق السلام حيث لا ديمقراطية، وقد عزمنا أن لا نسلك هذا الطريق مجدداً"^(٥).

أما الرئيس الأمريكي جورج بوش فقد قال عقب لقائه محمود عباس في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥، إن الولايات المتحدة ما تزال تعدّ حركة حماس منظمة إرهابية، وإن قيام دولة ديمقراطية مستحيل مع عصابات مسلحة تتوسل العنف لأغراض سياسية^(٦). كما أوضحت الإدارة

(٥) المصدر نفسه.

(٦) جريدة الخليج، الإمارات، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

وأضافت المجلة أن الاجتماع عقد قبل أيام من الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي تمت في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ وأن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لم يعلم بالمؤامرة إلا بعدما كشف عنها مصدر من حماس. وأشار التقرير إلى أنه تم إبلاغ الرئيس عباس بأن الاجتماع الذي ضمّ المخابرات الأميركية والإسرائيلية يندرج في إطار اجتماعات اللجنة الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، وحسب التقرير نفسه فإن الخبراء الذين اجتمعوا على مدى ثلاثة أيام درسوا عوامل قوة الحركة ونقاط ضعفها، وتوصلوا بعد النقاش إلى أن أهم مراكز قوة الحركة وتوحيدها يتمثل في زعامة مشعل الذي يحظى بإجماع القادة في الداخل وفي الشتات. وخلص المشاركون في الاجتماع إلى أن القضاء على قوة "حماس" يفرض التخلص من مشعل باغتياله، واتفق المشاركون في الاجتماع على أنه بالإضافة إلى ضرورة التخلص من مشعل يتعين إضعاف الحركة أكثر، من خلال تجفيف منابع الدعم المالي الذي تحصل عليه خاصة من إيران، ومحاولة إنهاء الدعم المعنوي المتمثل في استضافة قادة حماس من قبل دول عربية مثل سوريا وقطر. كما اتفقوا أيضاً على أنه ينبغي زيادة الضغوط الأميركية على الدول التي تحتضن قادة حماس كي تبعدهم، حيث إن بقاءهم في الدول المضيفة يشكل دعماً للحركة وتعزيزاً لصلاتها بالبلدان العربية والإسلامية^(٩).

(٩) جريدة كل العرب، ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ ع ٩٤١، أنظر:

<http://www.kul-alarab.com/Display.asp?FN=p02&dir=rtl>

والقدس العربي، ٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

أراد الرئيس عباس من إجراء انتخابات تشريعية بمشاركة حماس إيقاف الانتفاضة، وإدخال حماس في مرحلة التهدئة، والحصول على الشرعية الكاملة من أجل إطلاق عملية السلام بما يتوافق ورؤيته. ولكن الخوف من أداء متميز لحماس بدأ بالتسرب إلى نفسه خصوصاً بعد ظهور قوة حماس في الانتخابات البلدية، فضلاً عن انقسام حركة فتح على نفسها وصراعاتها الداخلية، كل ذلك دفع بالرئيس عباس إلى تأجيل الانتخابات التشريعية؛ فأصدر في ٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ مرسوماً رئاسياً يلغي بموجبه موعد الانتخابات التشريعية التي كان يفترض إجراؤها في ١٧ تموز / يوليو ٢٠٠٥^(١٠). هنا وصفت حماس هذا القرار بأنه "لطمة للديمقراطية الفلسطينية"^(١١).

أما الاتحاد الأوروبي فقد أظهر رغبته بمشاركة حركة حماس في الحياة السياسية كخطوة أولى تجاه التخلي عن السلاح والاعتراف بـ"إسرائيل"^(١٢)، وهذا الموقف لا يختلف في جوهره عن الموقف الأمريكي، فقد قال منسق السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا "في حال فوز حماس سيكون من الصعب جداً مواصلة تقديم المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية."، ودعا سولانا الفصائل الفلسطينية إلى "الاعتراف بإسرائيل والعمل على نبذ كل أشكال

(١٠) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، أنظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/m2005/law.1.html#>

(١١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(١٢) الشرق الأوسط، ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

العنف"، رافضاً "ازدواجية السلطة في الأراضي الفلسطينية"^(١٣)؛ في إشارة إلى الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية.

لم ترغب "إسرائيل" بفوز حماس وخسارة فتح ويظهر ذلك من خلال الاستهداف الإسرائيلي لمرشحي حماس بالذات خلال الحملات الانتخابية؛ كما قال شاؤول موفاز أثناء توليه وزارة الدفاع في حكومة ارييل شارون إن "تعزيز قوة حركة حماس، والانشقاق الحاصل في حركة فتح، من شأنهما أن يؤديا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية الفلسطينية أو إرجائها"^(١٤). وفي ذلك إشارة إلى رغبة "إسرائيل" بفوز فتح التي استلمت زمام السلطة منذ نشأتها، وأدارت المفاوضات وقدمت العديد من التنازلات. كما أن أولمرت نفسه حاول ابتزاز السلطة من خلال إظهار رغبته باستئناف مفاوضات السلام مع الرئيس الفلسطيني، ولكن ذلك بعد أن يلبي عباس مطلب "إسرائيل" الخاص بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية. كما قال أولمرت إن "إسرائيل" لن تقبل أن تكون حماس جزءاً من اللعبة السياسية، وأضاف: "لا فرق إذا كانت حماس جزءاً من المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية سنواصل ضغوطنا لمنع حدوث وضع كهذا وعلى أوروبا أيضاً مواصلة ضغوطها على الفلسطينيين"^(١٥).

لم تكتفِ "إسرائيل" بالدعوة إلى إقصاء حماس عن المشاركة

(١٣) جريدة الغد، عمّان، ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٤) قدس برس، ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، أنظر:

<http://www.qudspress.com/data/asp/d4516275.aspx>

(١٥) الخليج، ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

في الانتخابات، بل أخذت تعتقل قياداتها ومرشحيها للانتخابات، وصعدت "إسرائيل" العمليات العسكرية ضدّ حماس، وهددت باستهداف قادتها جسدياً، وواصلت الاعتقالات لتحقيق هدفها بعدم مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية؛ وقد ذكر قائد العمليات في رئاسة الأركان الإسرائيلية الجنرال إسرائيل زيف أن جيش الاحتلال في عملية "أول الغيث" التي بدأت في ٢٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ اعتقل ٣٥٤ فلسطينياً في أنحاء الضفة الغربية ١٥٠ منهم ناشطون في حماس^(١٦).

وقد حاول الإسرائيليون مرات كثيرة توظيف الالتزامات الأمنية للسلطة في خارطة الطريق لمنع مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وتكرّرت مطالباتهم بذلك، كما أنهم أعلنوا أنهم لن يسهّلوا أية انتخابات تشارك فيها حماس، كما أنهم لن يتعاملوا مع أي حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس، وقاموا بشنّ حملة دولية لدعم موقفهم، وظهرت أصداء تعاطف من عدد من المسؤولين الأمريكيين مع موقفهم. وكان أن اشترط شارون على حماس نزع أسلحتها مقابل المشاركة في الانتخابات، وهدّد بوقف تطبيق خارطة الطريق إن شاركت^(١٧)! أما شمعون بيريز فقد قال إن إسرائيل ستساعد محمود عباس لأن فوز حماس سيكون "نهاية عملية السلام"^(١٨)، وأعلن ننتياهو أن تل أبيب وواشنطن لا تريدان وصول حماس للسلطة حتى

(١٦) الحياة، ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٧) أنظر جريدتي الخليج، القدس العربي، ٤ أيار / مايو ٢٠٠٥.

(١٨) جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

لو تمّ ذلك عبر الانتخابات التشريعية^(١٩). واعترف رئيس الشاباك ديسكين أن فوز حماس سيضع "إسرائيل" في وضع حرج، وأن حماس إذا أصبحت شريكاً في السلطة، وواصلت تنفيذ العمليات "فإن هذا سيجعل وضعنا صعباً ومعقداً" على حدّ قوله^(٢٠).

لكن أبا مازن أصرّ على موقفه من مشاركة حماس وعدّ ذلك مسألة داخلية. ويبدو أن الاجتماع الثاني لمحمود عباس مع بوش في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ قد خدم في هذا الاتجاه. حيث رُجّحت التقديرات القائلة بأن اندماج حماس في العملية السياسية سوف يُضعف قدرتها على تعطيل مسار التسوية، ويحولها على المدى البعيد إلى حزب سياسي. كما أن معظم المؤشرات المتوفرة كانت تؤكد فوز فتح في الانتخابات، وهو ما سيعطيها شرعية تمثّل الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، ويحصر حماس في وضع الفصيل المعارض. وهذا ما حسم في النهاية اكتفاء "إسرائيل" بالتصريحات السياسية، دون اتخاذ مواقف حاسمة تعطل مسار الانتخابات، وإن كانت قد قامت بعدة حملات اعتقال وسط كوادر حماس ومؤيديها سعياً لإضعافها.

وعاد الرئيس عباس وحدد يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ موعداً للانتخابات، ولكن التأجيل للمرة الثانية كان مطروحاً أيضاً،

(١٩) الخليج، ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٥.

(٢٠) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٩ أيار / مايو ٢٠٠٥، أنظر:

<http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/>

2005/may055_18//details3.htm#13

لا اعتبارات عديدة؛ أولاً: بسبب الانقسام الذي كان يعصف بحركة فتح، والخوف من خسارتها في الانتخابات، ثانياً: أزمة مشاركة حماس والتهديدات الدولية بوقف المساعدات في حال فوزها، فقد نقلت جريدة المستقبل اللبنانية عن أحد مساعدي عباس قوله إن "عباس يتعرض لضغوط كبيرة من حركة فتح لتأجيل الانتخابات النيابية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير خوفاً من انتصار ساحق قد تحققه حماس"^(٢١). كما نقل عن الرئيس عباس قوله لأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح أنه "بسبب الظروف الأمنية الصعبة والاعتداءات التي وقعت على مقرات اللجنة الانتخابية، وإذا طلبت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية مني التأجيل فسأوافق"^(٢٢).

وفي الحادي والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥ قام مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان بزيارة إلى رام الله للقاء رئيس السلطة الفلسطينية، وقد زعمت صحيفة يديعوت أحرنوت آنذاك أن هدف الزيارة هو محاولة لتأجيل الانتخابات الفلسطينية^(٢٣). واستبقت حماس زيارة اللواء سليمان وعبرت عن رفضها لأي محاولة تأجيل، وجاء ذلك على لسان سعيد صيام أحد قادة الحركة البارزين^(٢٤).

أما المحاولة الأخيرة لمنع حماس من المشاركة فهي رفض "إسرائيل"

(٢١) جريدة المستقبل، بيروت، ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٢) جريدة البيان، الإمارات، ٥ كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٣) الخليج، ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٤) عرب ٤٨، ٢٠ كانون الأول / ديسمبر، ٢٠٠٥، أنظر:

إجراء الانتخابات في القدس، فحتى تاريخ ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ لم تتخذ "إسرائيل" قراراً يسمح بمشاركة المقدسيين، فقد نُقل عن المدير العام المساعد في وزارة الخارجية الإسرائيلية جدعون مئير أنه قال "لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية حتى هذا اليوم (أي حتى تاريخ ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦) أي قرار حول مشاركة السكان العرب في القدس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية"، وأضاف "في المقابل، نرفض بشكل قاطع أن تشارك منظمة "إرهابية" مثل حماس في الانتخابات"^(٢٥).

وقد جاء موقف السلطة الفلسطينية واضحاً في قضية مشاركة المقدسيين في الانتخابات، حيث رجح الرئيس عباس آنذاك تأجيل الانتخابات في حال منع المقدسيين من المشاركة^(٢٦). ولكن الموقف الأمريكي كان مع إجراء الانتخابات في موعدها، مع التشديد على ضرورة نبد " العنف " والاعتراف بـ "إسرائيل" من قبل المنظمات الفلسطينية في إشارة إلى حركة حماس^(٢٧)، وبالرغم من رغبة البيت الأبيض في إجراء الانتخابات إلا أنه لم يخف رغبته أيضاً بعدم مشاركة حماس عن طريق التهديد بقطع المساعدات، وإعادة التأكيد على الشروط الأمريكية للسماح لحركة حماس بالمشاركة في الانتخابات، هذا ما عبر عنه ديفيد ولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بقوله إن "المجموعات والأفراد الذين يرفضون التخلي عن الإرهاب والعنف، أو الاعتراف بحق

(٢٥) جريدة الوطن، الدوحة، ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٢٦) جريدة الأيام، فلسطين، ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٢٧) الأيام، ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

الأمريكية أن فوز حركة حماس بأغلبية في الانتخابات التشريعية "سينعكس سلباً على العلاقات بين الإدارة الأميركية والسلطة الفلسطينية وعلى مسار عملية السلام"، وسيفرض "عواقب سيئة من الكونغرس". وكان أن وقّع ٧٣ نائباً من أصل ١٠٠ في مجلس الشيوخ على رسالة بعثوا بها إلى الرئيس بوش تدعوه إلى "مراجعة وإعادة تقويم العلاقات مع السلطة وقطع المساعدات في حال فوز حماس". وكان ٣٣٩ نائباً أمريكياً قد وجهوا رسالة تطالب الرئيس جورج بوش بمنع حركة حماس من دخول الانتخابات التشريعية إذا لم تنزع سلاحها^(٧).

لكن هذا لا يعني أن الإدارة الأمريكية ستوقف تنسيقها مع جميع الفلسطينيين؛ فهي تعتقد أن هناك بعض "المنظمات الفلسطينية غير إرهابية" يمكن التعاون معها لتحقيق ما يسمى بالسلام؛ ولذلك قالت الخارجية الأمريكية أنها ستعزز القدرات الأمنية والهيكلية القيادية للشرطة الفلسطينية، تمهيداً لنزع سلاح الفصائل، ومساعدة السلطة في بسط سيطرتها في الضفة الغربية^(٨).

فقد نشرت جريدة كل العرب الأسبوعية ومجلة الإذاعة والتلفزيون المصرية تقريراً عن مؤامرة أميركية وإسرائيلية حيكّت في عاصمة عربية لاغتيال مشعل، وحسب التقرير فإن الاجتماع ضم أيضاً عناصر من المخابرات، وجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني ومن أبرزهم دحلان إضافة إلى مسؤولين من مخابرات الدولة التي احتضنت هذا اللقاء،

(٧) جريدة الحياة، لندن، ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٨) الحياة، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

إسرائيل في الوجود أو نزع سلاحها، ينبغي لا يكون لهم مكان في العملية السياسية^(٢٨).

بالرغم من كل المحاولات لإقصاء حماس عن المشاركة في الانتخابات إلا أنها باءت بالفشل، لذلك بدأ العمل على محاولة تحجيم قدرتها على الفوز في التشريعي من خلال ما يلي:

١- محاولة الضغط على الشعب الفلسطيني بالتهديد بقطع المساعدات.

٢- التلويح بأن فوز حماس سيعزل الشعب الفلسطيني دولياً^(٢٩).

٣- اعتقال مرشحي حماس ومنعهم من إجراء الحملات الانتخابية في القدس.

٤- إقرار مجلس الوزراء لمنتسبي الأجهزة الأمنية بالتصويت في مقارهم، وليس في المقار المحددة من قبل لجنة الانتخابات المركزية^(٣٠)؛ مما قد يشكل عامل نجاح لبعض المرشحين على حساب البقية.

٥- الدعم الأمريكي لبعض مرشحي فتح في الانتخابات التشريعية.

ففي تقرير نشرته الشرق الأوسط في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ جاء فيه أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تعمل على دعم الحملة الانتخابية لحركة فتح عبر برنامج خاص

(٢٨) جريدة السفير، بيروت، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٢٩) الغد، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٣٠) الخليج، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي، ويشمل البرنامج الممول أمريكياً على حملة لتنظيف الشوارع وتوزيع الأغذية والمياه مجاناً على الفلسطينيين في مناطق المعابر الحدودية، والتبرع بأجهزة كمبيوتر للمراكز الاجتماعية، ورعاية مباراة وطنية لكرة القدم للشباب. ويقوم مسؤولون أمريكيون بتنسيق البرنامج عبر رفيق الحسيني، رئيس مكتب موظفي رئيس السلطة الفلسطينية، وزعيم حركة فتح محمود عباس^(٣١).

ولكن كل هذه المحاولات لم تثن حركة حماس عن المضي قدماً دون الخضوع لجميع أنواع الابتزاز بالترغيب والترهيب؛ فقد قال اسماعيل هنية القيادي البارز في الحركة أن حركته لن تتخلى عن المقاومة والسلاح، حتى لو دخلت المجلس التشريعي. وأضاف قائلاً "أرادوا الضغط على حماس لتتخلى عن المقاومة وعن السلاح، وعن خيارها الاستراتيجي في فلسطين كل فلسطين، لكن نقول اليوم باسم حماس وباسم قائمة التغيير والإصلاح، فشلت كل محاولات الضغط والابتزاز. ثوابت حماس لا تتغير ولا تتبدل بتغيير الظروف والأزمنة والأماكن". وأضاف إن "حماس ستبقى وفيّة للجهاد والمقاومة، ستبقى وفيّة للبلدقية ولفلسطين والقدس وستمضي إلى أن ترفع الرايات فوق القدس"^(٣٢).

(٣١) الشرق الأوسط، ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٣٢) الحياة، ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

ثانياً:

الانتخابات وتشكيل الحكومة

شكلت الانتخابات التشريعية نقطة تحول في تاريخ الانتخابات العربية؛ حيث فوجئ المراقبون بفوز حركة حماس بـ ٧٤ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الـ ١٣٢، فضلاً عن أربعة مقاعد لمستقلين فازوا بدعمها، مما يعطيها القدرة على تشكيل حكومة منفردة. لم يتوقع أحد مثل هذه النتيجة، فأخر استطلاعات الرأي كانت ترجح حصول فتح على أغلبية المقاعد، ففي استطلاع للرأي أعده الدكتور نبيل كوكالي ونشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي حصلت فتح على ٣٩,٦٪ وحصلت حماس على ٢٨,٨٪^(٣٣) وفي ٢٠-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ كانت النتيجة حسب استطلاع مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح ٣٩٪ لفتح و ٢٣,٤٪ لحماس، أي تقدم فتح على حماس بشكل كبير، ويظهر الجدول التالي نموذجاً لاستطلاعات الرأي التي أجريت قبل الانتخابات التشريعية والتي كانت تحمل رسائل مطمئنة جداً لفتح وللراغبين في فوزها:

(٣٣) الحياة الجديدة، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

جدول رقم (١): نتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

	(٣٧) ٢٠٠٦/١/٢١-٢٠	(٣٦) ٢٠٠٦/١/٦-٥	(٣٥) ٢٠٠٥/١٢/٢٥-٢٤	(٣٤) ٢٠٠٥/١١/١٨-١٦	
حماس	٪٢٣,٤	٪٢٥,١	٪٢٥	٪١٩,٣	
فتح	٪٣٩	٣٨,٢	٪٣٨,٥	٪٣٧,١	

وهذا ما كانت تتوقعه فتح نفسها، فبعد أقل من ساعة على إقفال مكاتب الاقتراع، أعلن محمد اشتية، المسؤول في الحملة الانتخابية لحركة فتح، أن الحركة "فازت بارتياح". وقال اشتية "نحن واثقون أن حركة فتح فازت في الانتخابات بنسبة تسمح لها بتشكيل الحكومة". وقال نبيل شعث، مدير الحملة الانتخابية لفتح، أن الحركة حصلت على ٤٢٪ من الأصوات بينما حصلت حماس على ٣٥٪^(٣٨).

ولكن النتائج الفعلية جاءت على عكس التوقعات؛ فلم تحصل فتح إلا على ٤٥ مقعداً. وفي ما يلي الجداول المبينة لنتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٦:

(٣٤) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، أنظر:

<http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll16.htm>

(٣٥) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، أنظر:

<http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll17.htm>

(٣٦) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، أنظر:

<http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll18.htm>

(٣٧) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، أنظر:

<http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll19.htm>

(٣٨) البيان، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

جدول رقم (٢): نتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ (٣٩)

عدد المقاعد	اسم القائمة	
٧٤	قائمة التغيير والإصلاح (حماس)	١
٤٥	قائمة حركة فتح	٢
٣	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٣
٢	قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٤
٢	قائمة فلسطين المستقلة	٥
٢	قائمة الطريق الثالث	٦
٤	المستقلون (المدعومون من حماس)	٧
١٣٢	المجموع	

جدول رقم (٣): عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة ونسبتها من مجموع ما حصلت عليه القوائم جميعاً على القائمة النسبية.

النسبة المئوية	عدد الأصوات	القائمة
٪٤٤,٤	٤٤٠٤٠٩	التغيير والإصلاح
٪٤١,٤	٤١٠٥٥٤	حركة فتح
٪٤,٢	٤٢١٠١	الشهيد ابو علي
٪٢,٩	٢٨٩٧٣	البديل
٪٢,٧	٢٦٩٠٩	فلسطين المحتلة
٪٢,٤	٢٣٨٦٢	الطريق الثالث
٪٠,٧	٧١٢٧	الحرية والعدالة الإجتماعية
٪٠,٤	٤٣٩٨	الحرية والإستقلال
٪٠,٣	٣٠١١	الشهيد أبو العباس
٪٠,٢	١٨٠٦	الإئتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية
٪٠,٢	١٧٢٣	العدالة الفلسطينية
٪١٠٠	٩٩٠٨٧٣	المجموع

(٣٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/elections/result.html>

جدول رقم (٤): توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفائزين في الدوائر المختلفة

القائمة	عدد المقاعد	النسبة %
التغيير والإصلاح	٤٥	٦٨,٢ %
فتح	١٧	٢٥,٨ %
المستقلون	٤	٦,١ %
المجموع	٦٦	١٠٠ %

انطلقت حركة حماس بشكلٍ قويٍ مستندةً إلى هذه النتائج الكاسحة، فأطلقت مشروع التغيير والإصلاح وهو الشعار الذي رفعته أثناء الحملة الانتخابية، وفي هذا النطاق لا بد من ذكر المحددات الرئيسية لبرنامج حركة حماس الانتخابي، فقد ارتكز نطاق العمل الحكومي لحركة حماس على محددات هذا البرنامج، نذكر هنا بعضها:

١- أكدت حركة حماس في برنامجها الانتخابي على تأييدها لدولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ولكن دون التنازل عن أراضي فلسطين التاريخية (وهذا شبيه بالمبادرة التي طرحها العديد من قيادات حماس بإقامة هدنة طويلة الأمد دون الاعتراف بدولة "إسرائيل" على أرض فلسطين).

٢- التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض التي أُخرجوا منها؛ وهو ما تعارضه "إسرائيل" وترى فيه خطراً على وجودها.

٣- التأكيد على شرعية المقاومة بمختلف الوسائل؛ السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى إدانة كل أشكال الاحتلال في فلسطين،

والعراق، وأفغانستان.

٤- بناء نظام اقتصادي فلسطيني مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي وربطه بالعالم العربي والإسلامي.

٥- القضاء على كل أشكال الفساد، ومكافحة التسيب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام.

٦- التحقيق في ملفات الفساد المالي والإداري، ومعاقبة الفاسدين، وتبني سياسة من أين لك هذا؟

لم يكن هذا البرنامج مجرد وسيلة انتخابية بل كان خطة عمل حكومية تكمن أولوياتها المستقبلية في المجال الاقتصادي، والأمني، والسياسي؛ فقد أوضح اسماعيل هنية بعد أيام قليلة من ظهور النتائج أن حركة حماس تعتزم تنظيم أوسع "ورشة وطنية"، عبر استضافة خبراء في كافة المجالات والتخصصات، بهدف تقديم خطة وطنية شاملة لإنقاذ الوضع والاقتصاد الفلسطيني، كما دعا اللجنة الرباعية إلى تهتم الواقع الفلسطينية وعدم قطع المساعدات، وقال هنية بإمكان الرباعية الدولية أن تتأكد وتعرف الوجهة التي ستذهب إليها هذه الأموال، وذلك عبر آليات يتم التوافق عليها^(٤٠).

أما فيما يتعلق بنظرة حماس للأجهزة الأمنية، فقد قال هنية: إن حماس قادمة لتعزيز الوحدة وحماية المؤسسة الأمنية، وتفعيلها وفق وظائف تخدم البعد الوطني الخالص، وطمأن أفراد الأجهزة الأمنية قائلاً: "كل منهم آمن على رزقه، وعلى راتبه، وعلى وظيفته، وعلى

(٤٠) الأيام، ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

أسرته، من أعلى رتبة عسكرية إلى أدناها". كما أكد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في ظل وجود الاحتلال^(٤١).

تشكيل الحكومة:

حرصت حركة حماس بعد فوزها على إشراك مختلف القوى الفلسطينية بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، فقد قال هنية بعد إعلان النتائج بأيام قليلة إن حماس ستجري مشاورات مع كافة الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات خاصة الإخوة في حركة فتح، وكذلك مع عدد من الشخصيات ذات الاختصاص والصلة، وأضاف إن "حماس آمنت بالشراكة السياسية، وفتح الباب واسعا أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع"^(٤٢). وسرعان ما دخلت حماس في حوار مع مختلف القوى الفلسطينية، في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة من أجل تشكيل حكومة وطنية.

كان هناك نقاط التقاء كثيرة بين البرنامج الذي تقدمت به حماس وما طالبت به بعض القوى الفلسطينية، ولكن كان من الصعب التوفيق بين نقاط الخلاف المتعلقة بالذات بالمواقف السياسية، فقد قال جميل مجدلاوي عضو القيادة السياسية للجبهة الشعبية، إن مساحة الاتفاق واسعة من خلال الاتفاق على الجوانب الداخلية والحريات الديمقراطية والاجتماعية والجوانب الاقتصادية التي

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) الأيام، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

سيتضمنها برنامج الحكومة، وأضاف الجدلاوي "إن التباين تمحور حول مطالبة حماس بإيراد نص صريح في برنامج الحكومة السياسي يعتبر وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي المرجعية الرئيسية لعمل الحكومة المقبلة، والمطالبة بأن ينص برنامج الحكومة على الالتزام بالاتفاقيات السابقة، واعتبار قرارات الشرعية الدولية التي تستجيب للحقوق الوطنية بنوداً ضمن البرنامج السياسي"^(٤٣). وقد شارك في المشاورات كل من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتلة "البديل" التي تضم الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب بالإضافة إلى حزب فدا.

على الرغم من كل الجهود والمسااعي التي قامت بها حماس من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة، إلا أنها لم تنجح في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدخول في الحكومة، وقد رأى رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة أن ما قدمته حماس من تنازلات في تفاصيل برنامج الحكومة "لا يلبي شروط الحد الأدنى لإشراكها (أي الجبهة) في الحكومة، لذا قررت الجبهة عدم المشاركة". وعزا سبب الرفض إلى "عدم وجود نص صريح وواضح ينص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"^(٤٤).

أما كتلة البديل فقد اعتذرت عن المشاركة في الحكومة، إلى حين

(٤٣) الحياة الجديدة، ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٤٤) الحياة، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

تضمنين برنامج الحكومة إشارة واضحة حول مرجعية وثيقة الاستقلال، ومنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية^(٤٥).

أما حركة الجهاد فقد رفضت منذ البداية المشاركة في الحكومة، على اعتبار أن الانتخابات التي جرت هي من إفرازات أو سلو التي ترفضها، لكنها أكدت أنها ستتعاون مع حركة حماس، وستقدم لها كل الدعم الممكن دون المشاركة في الحكومة^(٤٦). بينما رفضت حركة فتح المشاركة في الحكومة، وعزت هذا الرفض إلى أن حركة حماس رفضت الاعتراف بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورفضت وثيقة الاستقلال الوطني. كما رفضت الاعتراف بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وبالاتفاقات التي عقدتها السلطة الوطنية، وكذلك رفضت قرارات الشرعية الدولية^(٤٧).

بعد فشل كل الجهود في تشكيل حكومة وحدة وطنية، قام رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية بتقديم تشكيلة الحكومة إلى الرئيس محمود عباس الذي استمهله يومين لدرس هذه التشكيلة مع اللجنة

(٤٥) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=81379>

(٤٦) عرب ٤٨، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&rid=34970>

(٤٧) الحياة الجديدة، ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل إعلان موافقته عليها^(٤٨).
 جاء رد الرئيس عباس بالموافقة في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦، مع
 التأكيد على عدم الرضا عن برنامج الحكومة، فقد جاء في رد رسالة
 عباس قوله " لقد أكدنا لكم أن الانتخابات، التي نعتز بنجاح شعبنا
 في إجرائها، والتي نصر على ضرورة احترام العالم لتناجها،
 ونرفض أية محاولة لمعاينة شعبنا علي خياره الديموقراطي فيها، لا
 تعني انقطاعاً عن أو انقلاباً على الركائز والمسؤوليات والالتزامات
 القانونية والسياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبرامج مرجعيتها،
 الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد
 للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات"^(٤٩).

نالت الحكومة الثقة بغالبية ٧١ صوتاً مقابل ٣٦ ضدها وامتناع
 نائبين عن التصويت، وقد تألفت الحكومة الجديدة بقيادة حماس من
 ٢٤ وزيراً، ١٤ من الضفة الغربية و ١٠ من قطاع غزة بينهم امرأة
 ومسيحي، وقد كان الوجه الغالب على هذه الحكومة طابع المهنية
 والتكنوقراط، فقد ضمت الحكومة العديد من أصحاب الشهادات
 العليا والمتخصصين والعاملين في المجال السياسي.

(٤٨) جريدة النهار، بيروت، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٤٩) الأيام، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

جدول رقم (٥): أسماء أعضاء الحكومة الفلسطينية العاشرة (٥٠)

الاسم	الوزارة
الأستاذ إسماعيل عبد السلام هنية	رئيس الوزراء ووزيراً للشباب والرياضة
الدكتور ناصر الدين محمد أحمد الشاعر	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتربية والتعليم
البروفيسور عمر محمود مطر عبد الرازق	وزارة المالية
الدكتور محمود خالد الزهار	وزارة الشؤون الخارجية
الأستاذ سعيد محمود شعبان صيام	وزارة الداخلية والأمن الوطني
البروفيسور أحمد عبد الحميد مبارك الخالد	وزارة العدل
الدكتور عطا الله عبد العال محمد أبو السبح	وزارة الثقافة
الدكتور يوسف موسى محمد رزقة	وزارة الإعلام
الدكتور باسم نعيم محمد نعيم	وزارة الصحة
البروفيسور سمير عبد الله صالح أبو عيشة	وزارة التخطيط
الأستاذ عيسى خوري عيسى الجعيري	وزارة الحكم المحلي
المهندس علاء الدين محمد حسين الأعرج	وزارة الاقتصاد الوطني
الأستاذ عبد الرحمن فهمي عبد الرحمن زيدان	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المهندس زياد شكري عبد ربه الظاظا	وزارة النقل والمواصلات
المهندس جمال ناجي شحادة الخضري	وزارة الاتصالات والتكنولوجيا
الشيخ نايف محمود محمد الرجوب	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الدكتور محمد رمضان محمد الآغا	وزارة الزراعة
المهندس جودة جورج جودة مرقص	وزارة السياحة والآثار
المهندس محمد إبراهيم موسى البرغوثي	وزارة العمل
الأستاذ فخري فهد موسى تركمان	وزارة الشؤون الاجتماعية
المهندس وصفي مصطفى عزات قبها	وزارة الأسرى والمحررين
الدكتورة مريم محمود حسين صالح	وزارة شؤون المرأة
البروفيسور عاطف إبراهيم محمد عدوان	وزارة شؤون اللاجئين
المهندس خالد إبراهيم إسحاق أبو عرفة	وزارة شؤون القدس

(٥٠) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_12_06_3_29/.htm

ثالثاً:

الوضع الداخلي: الفلسطيني – الفلسطيني

تعج الساحة الفلسطينية بالفصائل والتيارات المختلفة، غير أن هذه الدراسة ستركز بشكل أساسي، تحت هذا البند، على موقع الرئاسة الفلسطينية وعلى حركة فتح، باعتبار دورهما المحوري (وهو دور متداخل لأن الرئاسة تنتمي إلى فتح)، وبسبب الحجم المحدود لهذه الدراسة.

قادت فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أواخر ستينات القرن العشرين، ومثلت العمود الفقري للنضال والكفاح المسلح، وقدمت أغلبية شهداء وجرحى وأسرى المقاومة الفلسطينية لسنوات طويلة. غير أن قيادة فتح التي هي قيادة م.ت.ف نفسها اضطرت (تحت ضغوط وأسباب مختلفة) إلى التكيف تدريجياً مع متطلبات الواقع السياسي العربي والدولي، وإلى تبني برنامج للتسوية قائم على مبدأ الاعتراف بـ"إسرائيل" وحقها بالوجود على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وإلى إقامة الدولة الفلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت اتفاقات أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية أحد أبرز علامات السير في مشروع التسوية.

غير أن فتح عانت من التشرذم والصراعات الداخلية، ومن استئثار الفساد وخصوصاً في عدد من عناصرها القيادية التي تولت

مسؤوليات في أجهزة السلطة المختلفة، كما عانت فتح من انسداد آفاق التسوية وعدم جدية الشروط الإسرائيلية الذي أخذ يفرض الحقائق على الأرض. فضلاً عن أن فتح فقدت قائدها ياسر عرفات الذي تشير ظروف وفاته الغامضة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ إلى وجود تآمر إسرائيلي للتخلص منه بعد أن صمد في مواقفه في وجه الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

ويتنازع فتح تياران أحدهما مهيمن ويرغب في استمرار مشروع التسوية وفي وقف المقاومة المسلحة ويسعى لإيجاد قبول إسرائيلي أمريكي لمشروعه السياسي. ولذلك كان سلوكه العام تجاه فوز حماس وتجاه حكومته حاداً ومعادياً وساعياً لإسقاطها؛ بينما كان هناك تياراً آخر في فتح يمثل روحها الثورية المقاومة، وهو رغم اختلافه مع حماس إلا أنه يلتقي معها في الكثير من النقاط والبرامج والقواسم الوطنية المشتركة في مواجهة العدو بل وفي مواجهة الفساد في السلطة.

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة عندما تتحدث عن عدد من الجوانب السلبية في سلوك قيادة السلطة أو عناصر من فتح، فإنها لا تعمم الأمر على كل عناصر فتح وهي تقدر عالياً لأبناء فتح الشرفاء جهادهم وتضحياتهم وبطولاتهم.

أ- الرئاسة الفلسطينية:

بغض النظر عن الحسابات والنوايا السياسية فإنه يحسب لرئاسة السلطة إصرارها على تنفيذ الانتخابات في موعدها (المؤجل) في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، وفي الإشراف على تنفيذ انتخابات

ديموقراطية، نظيفة، شفافة شهد الجميع بنزاهتها، ومثلت عرساً ديموقراطياً فلسطينياً حقيقياً. كما يحسب لقيادة السلطة إصرارها على مشاركة حماس في الانتخابات، وإصرارها على مشاركة القدس فيها.

كان إصرار الرئيس الفلسطيني على إجراء الانتخابات التشريعية، رغم الضغوط الداخلية والخارجية، ومشاركة جميع فصائل المقاومة فيها، نابعاً من قناعات بجدوى الحل السلمي، وضرورة دمج الفصائل المقاومة في العملية السياسية. وهذا ما عبر عنه الرئيس عباس يوم التصويت في الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ بقوله "لدينا اليوم إحدى عشرة قائمة تشارك في الانتخابات، وليس من حقها أن تشارك في الحياة الديموقراطية والسياسية وأن يكون لها في الوقت نفسه ميليشيات". وأضاف عباس "الميليشيات يجب أن تنتهي ويجب أن لا يكون أي حمل للسلاح خارج السلطة"^(٥١). وفي هذا القول دلالة واضحة على رفض عباس لوجود مقاومة مسلحة أو كما يسميها "ميليشياً". ومن جهة أخرى علق الرئيس عباس على الدور الإسرائيلي في عرقلة جهود السلطة في حل هذه المسألة (أي نزع سلاح المقاومة) فقال "الإسرائيليون الذين يقولون إنني قدمت لهم وعداً بذلك (نزع السلاح) هم الذين يعرقلون خططنا وجهودنا لفرض الأمن"^(٥٢).

(٥١) البيان، ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٥٢) المصدر نفسه.

مثلت نتائج الانتخابات صدمة كبيرة لرئاسة السلطة وحركة فتح، وأوجدت وضعاً جديداً متشابكاً ومتداخلاً بين برنامجين متعارضين يشاركان في قيادة السلطة هما برنامج التسوية الذي تمثله فتح في رئاسة السلطة وقيادة م.ت.ف، وبرنامج المقاومة الذي يمثله المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

ورغم أن عباس وقيادة فتح رحبا بنتائج الانتخابات وأعلنا احترامهما لإرادة الشعب الفلسطيني، فقد قال نبيل شعث بعد ظهور النتائج "هذه هي الديمقراطية ونحن نقبل خيار الشعب الفلسطيني؛ ففي بعض الأحيان تكون في الحكم وفي أحيان أخرى تكون في المعارضة، ونحن نقبل ما يعتقد الشعب الفلسطيني أنه صواب في هذه الفترة من الزمن"^(٥٣)، إلا أن مؤشرات وشواهد السلوك على الأرض كانت تتجه نحو نزاع صلاحيات الحكومة التي تقودها حماس وإفشال تجربتها وإسقاطها، فما إن تسلم الرئيس عباس نتائج الانتخابات التي فازت بها حركة حماس، حتى قام بتوجيه كلمة للشعب الفلسطيني مؤكداً فيها على شرعيته، ومشيراً إلى البرنامج السياسي الذي انتخب على أساسه، القائم على مبدأ التفاوض من أجل حل القضية الفلسطينية.

تضمن خطاب الرئيس محمود عباس مجموعة من الرسائل الموجهة بشكل غير مباشر إلى حركة حماس والتي أتت على الشكل التالي:

(٥٣) الأيام، ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

- ١- التذكير بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"^(٥٤).
 - ٢- الإشارة إلى الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" بما فيها أوصلو وخارطة الطريق بالإضافة إلى قرارات القمم العربية والتزامه بها^(٥٥).
 - ٣- حث الحكومة القادمة على العمل الدؤوب لكسب ثقة الأسرة الدولية والرأي العام العالمي^(٥٦). وفي هذا دعوة بشكل غير مباشر إلى تقديم تنازلات من قبل حماس لكسب التأييد الدولي.
- ولقد لقي هذا الخطاب استحسان الإدارة الأمريكية، فقد قام القنصل الأمريكي العام في القدس جي كوب والس (Jacob walles) بزيارة للرئيس محمود عباس في تاريخ ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، وقد وصف خطاب الرئيس بالمهم جداً. وقال أيضاً معلقاً على مشاركة حماس في العملية السياسية أنه "إذا أرادت حماس المشاركة في العملية السياسية عليها الالتزام ببرنامج الرئيس عباس، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب"^(٥٧). وهذا الموقف يتقاطع مع قناعات محمود عباس، الذي رأى أن مشكلة حركة حماس هي أنها ترفض وجود دولة "إسرائيل"^(٥٨).

(٥٤) عرب ٤٨، ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34415>

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/cphotonews.asp?num=1537>

(٥٨) جريدة الرأي، عمان، ٣ آذار / مارس ٢٠٠٦.

أ/ ١- حرب الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الجديدة:

استبق الرئيس عباس تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية بانتزاع العديد من الصلاحيات التي كان قد اكتسبها بدعم أمريكي من الرئيس الراحل ياسر عرفات، في أثناء توليه منصب رئاسة الوزراء في العام ٢٠٠٣. وفي ظل الاختلاف الواضح في الرؤية السياسية بين عباس وحماس دخلت السلطة بشقيها؛ الرئاسة والحكومة في حرب صلاحيات. وفي هذا المضمار سنحاول تقديم عرض موضوعي للصلاحيات التي كانت موضع خلاف بين عباس وحماس.

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، قام المجلس التشريعي، المنتهية ولايته، بعقد جلسة صادق فيها على مراسيم رئاسية وتعديلات تمنح الرئيس محمود عباس صلاحيات عديدة. أما أبرز الصلاحيات التي حصل عليها عباس في هذه الجلسة تتعلق بتشكيل المحكمة الدستورية، وتنص على أن "تعيين رئيسها وقضاتها يتم بقرار من الرئيس وبالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى، ووزير العدل"^(٥٩). وتنبع أهمية هذا القرار كون المحكمة الدستورية هي الجهة القضائية التي تبت في الخلافات بين السلطات الثلاث، وتشمل صلاحياتها الرقابة على دستورية القوانين.

كما صادق المجلس على مرسوم يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين تابع للرئاسة، وهو ما يمنح الرئيس، سيطرةً على قطاع الموظفين، كما ويقيد قدرة الحكومة الجديدة عن تعيين أو فصل

(٥٩) الحياة، ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

الموظفين^(٦٠). ومن المفارقات أن الرئيس محمود عباس خاض صراعاً مريراً مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ٢٠٠٣ لتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء، ففي آب/ أغسطس ٢٠٠٣ صدر قرار بإقالة محمد أبو شريعة، رئيس ديوان الموظفين الفلسطينيين من منصبه وتعيين صخر بسيسو في المنصب عينه، لكن أبو شريعة رفض تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الوزراء برئاسة عباس. وقد أبلغ أبو شريعة الصحافيين في مؤتمر صحافي "أنه لن ينفذ إلا القرارات الصادرة عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، باعتباره الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني"^(٦١).

كما صادق المجلس التشريعي على مرسوم رئاسي يقضى بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس^(٦٢)؛ الذي كان يجب أن يكون أحد النواب المنتخبين، بينما أصبح أمين عام المجلس من خارج المجلس النيابي. وهذا ما عدته حركة حماس "انقلاباً أبيض، وفساداً دستورياً"^(٦٣).

وفي الوقت الذي أصبحت المحكمة الدستورية بيد الرئيس، وكذلك تعيين وفصل الموظفين، أصدر الرئيس أبو مازن مرسوماً نقل بموجبه مرجعية هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، من وزارة الإعلام

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) جريدة الرياض، الرياض، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

(٦٢) الحياة الجديدة، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٦٣) السفير، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

إلى مكتب الرئيس^(٦٤)، كما نقل صلاحيات مرجعية الهيئة العامة للاستعلامات أيضاً من وزارة الإعلام، إلى مكتب الرئيس عباس، بالإضافة إلى إعادة مرجعية وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية - وفا، من وزارة الإعلام إلى منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بمرسوم صدر في ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦^(٦٥).

وقام المجلس التشريعي الجديد، بإصدار قرار يقضي بتجميد كافة التعيينات والترقيات، التي أقرها المجلس التشريعي السابق عقب الانتخابات التشريعية^(٦٦).

أما على الصعيد الأمني فقد قام الرئيس عباس، بإجراءات متتالية تمثلت بما يلي :

أولاً: إلحاق إدارة المعابر (الحدود) بمؤسسة الرئاسة^(٦٧).

ثانياً: تعيين رشيد أبو شباك، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة، مديراً للأمن الداخلي، ومشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي تتبع لوزارة الداخلية^(٦٨).

ثالثاً: تعيين سليمان حلس مديراً لجهاز الأمن الوطني^(٦٩). وبذلك تصبح الأجهزة الأمنية تحت سلطة الرئاسة وليس تحت سلطة الحكومة.

(٦٤) الرأي، ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٦٥) الحياة الجديدة، ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٦٦) الأيام، ٢٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٦٧) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، ٥ نيسان / ابريل ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=83423>

(٦٨) الخليج، ٦ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(٦٩) القدس العربي، ١٠ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

ومع تدهور الوضع الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية، وإعلان وزير الداخلية سعيد صيام عن تشكيل قوة أمنية مساندة للشرطة الفلسطينية، ومن ثم إعلان الرئيس عباس إلغاء قرار الداخلية، ازداد الموقف حدة ونُقل الصراع إلى الشارع. كما ازدادت عمليات الخطف والاعتقال خاصة في صفوف أجنحة المقاومة الفلسطينية.

أ/ ٢- الرئاسة ووثيقة الوفاق الوطني:

لم يغيب الأسرى ممثلين بقيادات الفصائل في السجون الإسرائيلية عما يحدث في الشارع الفلسطيني من فلتان أمني، وخلاف سياسي بين الرئاسة والحكومة مما دفعهم إلى إطلاق وثيقة الوفاق الوطني أو وثيقة الأسرى^(٧٠)، حاولت هذه الوثيقة أن تكون موضع توفيق بين الجميع لكنها أصبحت موضع خلاف، ليس فقط بين الحكومة والرئاسة فحسب، بل بين الفصائل الفلسطينية أيضاً؛ فحماس قالت إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار، لكنها لم توافق على بعض بنودها، أما الرئيس الفلسطيني فقد أصرّ على قبول الوثيقة كاملة كما هي. واستخدمت الوثيقة كوسيلة ضغط على الحكومة؛ فهدد الرئيس عباس بطرح الوثيقة على الاستفتاء الشعبي في حال عدم توصل الفصائل إلى صيغة توافقية خلال عشرة أيام من بدء الحوار. وخلال مناقشة بنود الوثيقة تعرض الحوار الذي بدأ أولى جلساته في ٢٥ أيار/

(٧٠) السفير، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

مايو ٢٠٠٦^(٧١) إلى انتكاسات عديدة فتخطى المهلة المحددة له دون الوصول إلى صيغة توافقية، ولكن في النهاية استطاعت الفصائل في ٢٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ التوصل إلى صيغة جديدة ترضي جميع من وقع على الوثيقة، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي كانت منذ البداية تتحفظ على بعض بنود الوثيقة^(٧٢). وننوه إلى أن المراقبين يرون أن حماس استطاعت من خلال تعديل الوثيقة الحفاظ على موقفها بعدم إعطاء شرعية للاحتلال الإسرائيلي، كما أسهمت في رفع السقف السياسي للمشروع الوطني الفلسطيني.

أ/٣- الرئاسة ورواتب الموظفين:

لم تكتفِ الرئاسة الفلسطينية بسحب الصلاحيات من الحكومة المنتخبة بل أخذت تضيق على الحكومة التي سعت إلى تأمين رواتب الموظفين بأي وسيلة ممكنة، حتى لو دفعها هذا الأمر إلى المخاطرة بتهريب الأموال عبر المعابر، فإذا بالرئاسة توجه الاتهامات لحماس بتهريب الأموال إلى غزة، ففي ٩ أيار / مايو ٢٠٠٦ تم إيقاف الناطق باسم حركة حماس سامي أبو زهري وهو يحاول إدخال نحو ٦٣٩ ألف يورو إلى غزة عن طريق معبر رفح، وبالرغم من مروره عن المراقبين الدوليين دون توقيفه، إلا أن أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة لرئاسة السلطة الفلسطينية قامت بمصادرة الأموال بحجة أنه لم

(٧١) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ٢٥ أيار / مايو ٢٠٠٦، انظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=88520>

(٧٢) جريدة القبس، الكويت، ٨٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

يبلغها بأمر إدخال الأموال^(٧٣). وقالت الرئاسة الفلسطينية على لسان الناطق باسمها نبيل أبو ردينة، إن تنفيذ الإجراءات القانونية على معبر رفح إنما يأتي حفاظاً على مصالح الشعب الفلسطيني، وعدم إعطاء أية ذرائع لإغلاق هذا المعبر. وأضاف أبو ردينة أن إدخال الأموال للأراضي الفلسطينية، يجب أن يكون بطريقة معلنة، ومصرح بها وعبر وزارة المالية، وليس من خلال التهريب بهذه الطريقة^(٧٤). لكن الحكومة استمرت بإدخال الأموال عن طريق معبر رفح، ففي ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ عاد وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور محمود الزهار من جولته العربية والإسلامية ومعه ٢٠ مليون دولار أدخلها عن طريق المعبر، كما أدخل وزير الإعلام الفلسطيني يوسف رزقة مليوناً دولار^(٧٥) في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، مما ساعد على صرف سلف للموظفين.

قامت الحكومة بدفع سلف وصرف جزئي للرواتب لموظفي السلطة. وقد تمكنت من تغطية نحو ٥٥,٩٪ من مستحقات رواتب الموظفين من شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦^(٧٦)، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة إلا أن الحصار كان خانقاً، ولم يؤد إلا إلى حلول جزئية ومؤقتة لمشكلة الرواتب.

(٧٣) القدس العربي، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

(٧٤) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=87875>

(٧٥) السفير، ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(٧٦) الحياة الجديدة، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

ولما كان مكتب الرئيس قادراً على استلام وتحويل الأموال فقد تم ترتيب صرف بعض السلف مع بداية شهر رمضان في أواخر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ عن طريق مكتب الرئاسة، إلا أن الرئاسة الفلسطينية أوقفت صرف السلف بحجة عدم توفر الأموال، مما دفع بوزير شؤون اللاجئين عاطف عدوان إلى اتهام الرئيس الفلسطيني بالتراجع عن وعده بصرف راتب شهر كامل من رواتب الموظفين الفلسطينيين، "بعد أن وجد مواقف حركة حماس السياسية لا تتواءم مع أهوائه السياسية"، مشيراً إلى أنّ رئيس الحكومة كان قد أجرى اتصالات لهذا الغرض مع عدد من الزعماء والأمراء العرب الذين حوّلوا أموال إلى حساب الرئاسة، بالنظر إلى أنّ أموال الرواتب تأتي فقط عن طريق مكتب الرئيس.

كما قال عدوان إن "هناك حسابات وأموالاً بمبالغ كبيرة جداً في حساب الرئيس، والمبلغ الذي نعلم عنه من بعض المصادر يشير إلى وجود ٣٠٠ مليون دولار على الأقل، وهذا رقم ضئيل جداً، لأننا نعلم بأنّ هناك أموالاً أخرى كثيرة في حسابات الصندوق القومي، وهي من مساهمات أبناء الشعب الفلسطيني الذين هم أحق أن تصرف عليهم، فالصندوق ليس لفتح ولا للسلطة"^(٧٧).

(٧٧) المركز الفلسطيني للإعلام ٢٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7GoDOfpQGwQWhx52%fl0F3Xz48RzpqVGT7X9UfXojtSEa2VCCVGjaB%2fby%2bQw%2bplifMmRm7mJZ8Z0M4ZLVM2Bhk3XwSas8pW7iNGXj%2faTQ1X1g%3d>

ولكن رئيس ديوان الرئاسة د. رفيق الحسيني رد على عدوان موضحاً أن المبلغ الموجود هو ٢٥٠ مليون دولار من السعودية، و٥٠ مليون من الكويت قدمتها الدولتين من أجل مشاريع تنموية لا أكثر، وشن الحسيني هجوماً على الحكومة وتسائل إذا كانت الحكومة غير قادرة على جلب الأموال فلماذا تبقى في الحكم؟^(٧٨). لكن الحسيني لم يتحدث عن دور الرئاسة ومسؤوليتها في جلب الأموال التي تصرف منها الرواتب، كما لم يوضح ماذا تفعل الرئاسة بهذه الأموال التي جاءت لمشاريع تنموية، ولماذا لم تحول للحكومة للقيام بواجبها في تنفيذ هذه المشاريع.

أ/ ٤- الدعم الدولي والإقليمي لمحمود عباس:

سعت الرئاسة الفلسطينية منذ فوز حماس إلى حشد التأييد الدولي والإقليمي لرئاسة السلطة الفلسطينية، فقام الرئيس محمود عباس بجولة بدأها في ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ بزيارة إلى كل من الأردن ومصر واجتمع خلالهما مع عبد الله الثاني ملك الأردن والرئيس المصري محمد حسني مبارك^(٧٩). كما قام بالعديد من الزيارات إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وغيرها من الدول العربية. كما قام بزيارة بعض الدول الأوروبية التي لم تخفِ

^(٧٨) الحياة، ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

^(٧٩) وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا، ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

دعمها له في ظل حصار الحكومة الفلسطينية المشكلة من حماس^(٨٠).
أما على الصعيد الإسرائيلي فقد التقى الرئيس عباس مع زعيم
حزب العمل عمير بيرتس في الثاني من آذار/ مارس ٢٠٠٦، حيث عبّر
كل من الطرفين عن أولوياته في المرحلة القادمة، فقد قال الرئيس عباس
"نريد التهدئة ومفاوضات الحل النهائي لأننا، مثل الإسرائيليين،
استنفذتنا الحروب ونطمح إلى الاستقرار. نريد أن نستريح وأن نعيش
في حسن جوار"^(٨١). أما بيرتس فقد عدّ مقاومة الشعب الفلسطيني
إرهاباً وذلك بقوله "ليس لدينا حرب مع العالم الإسلامي ولا
مع العالم العربي ولا مع الشعب الفلسطيني، وإنما حربنا هي
ضد التنظيمات الإرهابية"، مضيفاً أنه يتوجب "منع نقل أموال إلى
الإرهاب". وقد تضمن هذا اللقاء الأنف الذكر البحث عن سبل تعزيز
القوى المعتدلة في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني^(٨٢).

وعلى الرغم من تأكيد عباس على أن "إسرائيل لا تريد السلام ولا
التهدئة"^(٨٣)، إلا أنه اقترح، فور فوز حماس إجراء محادثات سلام عبر
قنوات سرية، فجاء الرد الإسرائيلي رافضاً بالرغم من تعاطفه معه،
حيث قال ايهود اولمرت لا أستطيع بناء علاقات مع السلطة الفلسطينية
على التعاطف الذي ربما أكنه لفرد بعينه^(٨٤). ولكن أولمرت أكد من جهة

(٨٠) جريدة الأهرام، القاهرة، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٨١) السفير، ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) جريدة الدستور، عمّان، ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٨٤) الرأي، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

أخرى على أن "إسرائيل" مهتمة بتقوية الفلسطينيين الذين "يعترفون بحق إسرائيل في أن تعيش دون ترويع داخل حدود آمنة"^(٨٥). فهذا هو عباس قد حظي بالدعم المزدوج من جناحي الدولة العبرية في آنٍ واحد؛ الصقور والحمائم دون الخوض في أهداف هذا الدعم، والتناقض في عدم القبول بإجراء مفاوضات.

لم يأت هذا الدعم وليد صدفة بل نتيجة فوز حماس في الانتخابات، ورغبة من "إسرائيل" وأمريكا وحتى أوروبا وبعض الدول العربية لتقوية عباس على حساب حماس وهذا ظاهر من خلال:

١- تزامن بدء الزيارات التي قام بها عباس بعد فوز حماس في الانتخابات.

٢- التواصل مع الرئيس عباس، في ظل عزل دولي وإقليمي لحكومة حماس.

٣- قطع جميع أنواع الاتصال من قبل "إسرائيل" مع السلطة الفلسطينية، واستثناء الرئيس عباس من ذلك^(٨٦).

٤- طرح تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني عبر مكتب الرئاسة وذلك يسهم بعزل الحكومة^(٨٧).

٥- الدعم الدولي المادي والعسكري لزيادة قوة الحرس الرئاسي، وقد ظهر ذلك عن طريق زيادة عدده وتدريبه والتمويل المادي. بالإضافة إلى استمرار الاتصال مع الحرس الرئاسي والمخابرات

^(٨٥) الشرق الأوسط، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

^(٨٦) البيان، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

^(٨٧) الغد، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

الفلسطينية التابعة للرئيس عباس^(٨٨). فقد ذكر المعلق السياسي الإسرائيلي زئيف شيف في صحيفة هآرتس، في عددها الصادر في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦ أن الرئاسة الفلسطينية تنوي زيادة عدد عناصر جهاز أمن الرئاسة إلى ١٠ آلاف عنصر، كما ذكرت هآرتس أن إسرائيل وافقت على تمرير أسلحة إلى قوة الرئاسة، تزوده بها مصر والأردن^(٨٩).

ويذكر تقرير حول زيادة قوة حرس الرئاسة أنه بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التي تمت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ارتفع عدد أفراد الحرس الرئاسي من ٢٥٠٠ عنصر إلى ما بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠. كما يوجد خطة أمريكية تهدف إلى زيادة حجم تلك القوات بحيث تضم ٦٠٠٠ عنصر. وقد عرضت الولايات المتحدة ٢٠ مليون دولار لتمويل التوسع في العدد ورفع كفاءة القوات، بحيث تقدم واشنطن نصف المبلغ، في حين يغطي النصف الآخر أصدقاء الولايات المتحدة في أوروبا والعالم العربي^(٩٠).

كما أوردت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، التي بثت مساء يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ حواراً مع وزير البنى التحتية وأحد أبرز قادة حزب العمل بنيامين البيعازر، علق فيه على المواجهات الحاصلة في غزة بين حركتي فتح وحماس، قائلاً: إنني أصلي من أجل

(٨٨) القدس العربي، ٢٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(٨٩) جريدة الاتحاد، الإمارات، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

(٩٠) فهمي هويدي، غزة: شق الصراع الغاطس، الشرق الأوسط، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

أن تنتصر حركة فتح في هذه المواجهة، لأنه من المهم جداً لـ"إسرائيل" أن تخرج حركة حماس خاسرة بشكل واضح. وأضاف الرجل الذي سبق أن تولى منصب وزير الحرب قائلاً: إنه يتوجب على "إسرائيل" أن تمد يد العون لحركة فتح ولأبي مازن، الذي يتزعم معسكر الاعتدال في الساحة الفلسطينية. ورأى أن المواجهات الحالية يمكن أن توفر فرصة لتجاوز نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وإيجاد قيادة أخرى يمكن أن تشكل عنواناً مناسباً لـ"إسرائيل" (٩١).

كما نشرت صحيفة هآرتس في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ مقالاً مراسلتها في الضفة الغربية وقطاع غزة أميرة هاس، شددت فيها على أن هناك تحالفاً بين "إسرائيل" وبين المسؤولين عن تنظيم الاحتجاجات على الحكومة التي تقودها حماس، وقالت إن كلاً من "إسرائيل" ومنظمي عمليات الاحتجاج لهم هدف واحد هو: إزاحة حركة حماس عن الحكم (٩٢).

وبالرغم من إنكار رئاسة السلطة وجود أي برنامج لدعم محمود عباس وحزبه (فتح)، إلا أن وكالة رويترز ذكرت في تقرير لها نشرته القدس العربي، أن خطة دعم عباس قد بدأت بالفعل، وتصل تكلفة هذه الخطة نحو ٤٢ مليون دولار أمريكي. وتتضمن الخطة التي تقضي بتشجيع بدائل لحماس تقديم أموال للمساعدة على إعادة هيكلة حركة فتح، وتقديم التدريب والمشورة الاستراتيجية لاساسة

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

وأحزاب علمانية يعارضون الإسلاميين في حماس. وجاء في مذكرة رسمية أميركية حصلت عليها رويترز "المشروع يدعم هدف توفير بدائل ديمقراطية للبدائل السياسية الشمولية أو الإسلامية المتشددة". كما ستستخدم الأموال الأميركية لتشجيع جماعات "المراقبة" والصحافيين المحليين على مراقبة أنشطة حماس^(٩٣).

وقال القنصل العام الأميركي جيكوب والس رداً على رويترز "لا شيء جديد هنا.. والوثائق التي اطلعت عليها رويترز تشير بشكل متكرر إلى برامج جديدة بدأت في الأسابيع الأخيرة". واستطرد القنصل قائلاً "نحن لا نشجع حزباً بعينه، وفي الحقيقة إننا سنعمل مع أي حزب طالما أنه لا يرتبط بتنظيمات إرهابية"، وشدد على أنه لن يكون هناك تمويل مباشر للأحزاب^(٩٤).

وفي هذا الإطار أيضاً نشرت واشنطن تايمز تقريراً تذكر فيه أن المنسق الأميركي مع السلطة الفلسطينية الجنرال جون دايتون (Gen. Dayton) يريد نشر قوات حرس الرئاسة على المعابر الحدودية مما يتطلب حسب دايتون زيادة الدعم المادي إلى ٢٦ مليون دولار، بينما يرى المحلل السياسي في غزة إياد السراج أن المسألة لا تتعلق بتسليح وتدريب هذه القوة فقط، لأنهم لن يقوموا بتعزيز القانون والنظام ولكنهم سوف يقتلون بعضهم بعضاً. وأضاف: أن المسألة سياسية بحتة تهدف واشنطن من ورائها إلى إفشال حكومة حماس. كما يقول

(٩٣) القدس العربي، ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(٩٤) الشرق الأوسط، ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

مارك هيلر (Mark Heller)، الأستاذ في جامعة تل أبيب: "المشكلة لم تكن في يوم من الأيام مشكلة تقنية بل هي مشكلة سياسية" وأضاف هيلر "لا أظن أنه بإمكاننا إضعاف حكومة حماس بشراء المزيد من الأسلحة والعتاد للحرس الرئاسي". ويرى هيلر أن نشر الحرس الرئاسي على النقاط الحدودية في قطاع غزة إنما يهدف إلى تجريد الحكومة من صلاحياتها، وهذا ما لن توافق عليه حماس بسهولة^(٩٥).

ب- حركة فتح والوضع الداخلي:

كان موقف التيار العام في حركة فتح واضحاً بشأن رفضها المشاركة في الحكومة مع حركة حماس، فقد ظهر ذلك جلياً من خلال التصريحات الأولية من قبل مسؤولي فتح بُعيد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، ومن خلال المظاهرات الراضية للمشاركة بحكومة حماس. ففي ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ خرجت مظاهرة في غزة منددة بنتائج الانتخابات ورافضة هزيمة فتح، ومن بين الشعارات التي أطلقتها هذه التظاهرة "كلنا محمود عباس ولا حكومة مع حماس"، و"المجلس التشريعي لفتح وليس لحماس"، وكان محمد دحلان أحد المشاركين في التظاهرة^(٩٦)، وفي موقف آخر قال دحلان إنه من العار على فتح أن تشارك بحكومة تقودها حماس^(٩٧). كما قال "نحن سنكون معارضة شديدة وقوية، وإذا

^(٩٥) Joshua Mitnick, Washington times, Washington, 16 October 2006

^(٩٦) المستقبل، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

^(٩٧) جريدة عكاظ، الرياض، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

فكر أي شخص مهما علا شأنه، في أن يقترب من وظيفة أي مواطن سيكون قد ارتكب الخطأ الأخير في حياته " وهذا ما فهم على أنه تهديد للحكومة الجديدة^(٩٨).

ولكن بالرغم من ذلك، لم يكن هذا الرفض قاطعاً بل كان هناك شروط لموافقة فتح على المشاركة في حكومة حماس. إن ثمن المشاركة في الحكومة عبر عنه ماهر مقداد أحد القيادات الشابة لحركة فتح، الذي أعلن أن حركة فتح تقف موحدة بكل تياراتها ضد المشاركة في حكومة تشكلها حماس، ما لم تصبح الحركة الإسلامية أكثر واقعية، وتقترب من برنامج فتح في ممارستها السياسية المقبلة^(٩٩). أما جبريل الرجوب فقد كان أكثر وضوحاً في تحديد شروط فتح للمشاركة في حكومة حماس؛ فقد قال في لقاء مع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى إنه يأمل أن "تتخذ حماس خطوات للحصول على الشرعية العربية والفلسطينية والدولية، من خلال قبول دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وقبول الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وقبول مبادرة السلام العربية". وأضاف الرجوب أن "قبول حماس بهذه الأمور تمكنها من تشكيل حكومة تشارك فيها فتح وتشكل رافعة للقضية الفلسطينية"، داعياً حماس إلى "تطوير موقفها في هذا الاتجاه"^(١٠٠).

(٩٨) الشرق الأوسط، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(٩٩) الحياة، ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٠٠) أخبار الشرق، لندن، ١٦ شباط / فبراير ٢٠٠٦، أنظر:

لقد عانت حركة فتح من الصراعات الداخلية بين الجيل الشاب والقيادات القديمة، وظهر ذلك خلال الانتخابات التشريعية، ولكن فوز حركة حماس في الانتخابات عمل على توحيد الصفوف في سبيل مواجهة الاستحقاقات الجديدة؛ فعملت فتح على توحيد أذرعها العسكرية تحت لواء كتائب شهداء الأقصى^(١٠١). كما عمل التيار المهيمن في فتح على إسقاط الحكومة التي شكلتها حماس وظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الاجتماع مع الأمريكيين والإسرائيليين والبحث في كيفية إفشال حكومة حماس؛ فقد ذكرت صحيفة الصندي تايمز البريطانية أن اجتماعاً عقد بين مسؤولين إسرائيليين كبار ومسؤولين فلسطينيين في تكساس واستمر الاجتماع يومين، وقام بترؤس الاجتماع إدوارد دجرجيان، السفير الأمريكي السابق في "إسرائيل". وجرت الاجتماعات في الفترة ما بين الثامن والتاسع من شهر شباط / فبراير. وكشفت الصحيفة أن جبريل الرجوب، مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون الأمن الوطني قاد فريقاً يمثل حركة فتح للمحادثات. ونقلت الصحيفة عن مشاركين في الاجتماع، الذي عقد في معهد جيمس بيكر لشؤون السياسات العامة في مدينة هيوستن بولاية تكساس، أنهم ناقشوا السبل اللازمة لتهميش حركة حماس. ونقلت الصحيفة تأكيدات من جبريل الرجوب الذي قال إن الاجتماع تمّ بدعم أمريكي، وإن وزارة الخارجية معنية كثيراً بنجاح المحادثات. وقال إن الخارجية

(١٠١) القدس العربي ٢٧ أيار / مايو ٢٠٠٦.

(الخارجية الأمريكية) تعترف بعدم قدرة حماس على النجاح في إدارة الحكومة، وهي مهمة أكثر بتعزيز موقع الرئيس محمود عباس. وأضاف أن الرئيس الفلسطيني أعلم بنتائج المباحثات وصادق على التفاهات التي تم التوصل إليها. وكان من بين الاقتراحات التي نوقشت تمرير المساعدات إلى مسؤولين في فتح، بدلاً من نقلها مباشرة إلى حكومة حماس. وتقول الصحيفة أن الرجوب أبلغ المجتمعين أن نجاح حماس كان غلطة يمكن تصحيحها، والتأكد من عدم تكرارها في المستقبل. وأضاف قائلاً إنه يجب عدم منع تدفق المساعدات للسلطة بل زيادتها، طالما أنها لا تقع في يد حماس. وقال الرجوب إن الدعم الحقيقي لحماس في الأراضي الفلسطينية لا يتجاوز نسبة ١٥ بالمائة، وأعتقد أنه بإمكاننا إرجاع عقارب الساعة للوراء، ولا يمكن استبعاد انتخابات برلمانية جديدة في المنظور القريب، أي في حالة إعلان فشل حكومة حماس^(١٠٢).

وبالرغم من نفي الرجوب صحة ما ورد في التقرير، إلا أن هناك قيادات فتاوية تؤكد تلقي بعض القيادات الفتاوية الرفيعة المستوى أموالاً من أمريكا، فقد حذر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من محاولات ومساعد أميركية للسيطرة على الحركة، من خلال الأموال التي تدفع لبعض قادة الحركة في الصفوف القيادية الأولى^(١٠٣). كما كان فاروق القدومي قد أعرب عن تخوفه

(١٠٢) القدس العربي، ٢٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦، اللواء، الأردن، ٦ آذار / مارس
نقلاً عن الصندي تايمز.

(١٠٣) الاتحاد، ٢٥ أيار / مايو ٢٠٠٦.

من وجود عدد من أفراد الجيل الشاب في فتح، "ممن فقدوا الحاجز النفسي مع إسرائيل، وحملّ القدومي بعض القيادات الشابة في حركة فتح مسؤولية الفلتان الأمني الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، وأضاف أن التواصل الدائم بين هؤلاء والإدارة الأميركية قد عمل على غسل أدمغتهم" (١٠٤).

ثانياً: العمل على عزل الحكومة الجديدة شعبياً من خلال الضغط عليها، وذلك بقيام المظاهرات المسلحة، وغير المسلحة والاحتجاج، واحتلال الدوائر الحكومية للمطالبة بالرواتب أو الوظائف. ففي ١٣ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ قام مسلحون تابعين لفتح باقتحام مبنى رئاسة الوزراء واحتلاله (١٠٥)، بينما قامت مجموعة من كتائب شهداء الأقصى في اليوم نفسه باقتحام مقر الحكومة، وصرح معين علاونة، أحد قادة كتائب الأقصى في رام الله "إننا سنغلق جميع وزارات الحكومة إذا لم يستجيبوا لمطالبنا". وأوضح أن كتائب الأقصى "أغلقت مقر وزارة المواصلات احتجاجاً على رفض الوزير الجديد زياد الظاظا صرف أرقام سيارات عمومية لحوالي خمسمائة أسرة .. التي كانت الحكومة السابقة قررت صرفها لهم" (١٠٦). كذلك قام عدد من رجال الأمن في ١٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ باقتحام مقر المجلس التشريعي في خان يونس (١٠٧)، كما عمد اتحاد الموظفين المحسوب على

(١٠٤) البيان، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(١٠٥) الخليج، ١٦ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٠٦) القبس، ١٤ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٠٧) الغد، ١٦ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

فتح بتنظيم إضراب عام مع بداية العام الدراسي الجديد عمل على إرباك المسيرة التعليمية.

ثالثاً: السعي لربط المساعدات برئاسة السلطة الفلسطينية وليس الحكومة، فقد وصل إلى حساب الرئاسة الفلسطينية خلال فترات متباعدة ٥٢ مليون دولار من الجزائر و ٥٠ مليون من قطر و ٢٥٠ مليون من السعودية و ٥٠ مليون من الكويت، بالإضافة إلى أموال أخرى وصلت إلى مكتب الرئيس عباس.

رابعاً: زيادة الفلتان الأمني بمشاركة عناصر محسوبة على فتح أو من خلال الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها، وخصوصاً من عناصر الأمن الوقائي في قطاع غزة.

لم يكن الانفلات الأمني وليد اللحظة التي دخلت فيها حماس إلى حلبة الصراع السياسي الفلسطيني - الفلسطيني، كما أن مشاركة عناصر محسوبة على فتح في الفلتان الأمني كان ظاهرة موجودة ومتكررة حتى قبل وفاة ياسر عرفات، كما أن عمليات الفلتان الأمني التي شاركت فيها عناصر فتحاوية كانت تستهدف أحياناً عناصر آخرين من فتح نفسها، وهو ما كان يعكس حالة الخلل البنيوي والترهل داخلها، كما يعكس غضب عناصر فتحاوية من الممارسات الفاسدة لقيادات في فتح أو السلطة. ولذلك فإن الانفلات الأمني ليس مرتبطاً بالضرورة بفوز حماس، ولكن بعض القيادات الفتحاوية حاولت توظيفه لإسقاط حكومة حماس وإفشال برنامجها. ففي تقرير لمركز غزة للحقوق والقانون حول الانفلات الأمني خلال شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، ذكر التقرير أن خمسة عشرة

فلسطينياً قتلوا وأصيب ٩٤ آخرين من بينهم ٦ أطفال. وتم أيضاً تنفيذ ٣ عمليات اختطاف مسلح، و ٨ حالات اعتداء على مؤسسات حكومية، و ٤ حالات اعتداء على مؤسسات أهلية ودولية^(١٠٨). وفي تقرير آخر لمركز غزة للحقوق والقانون حول الفلتان الأمني خلال شهر شباط ذكر التقرير، أن المركز رصد خلال شهر شباط / فبراير ٢٠٠٦ مقتل ٢٤ مواطناً فلسطينياً، وإصابة ٤٣ آخرين جراء الفلتان الأمني، وتم أيضاً تنفيذ ٩ عمليات اختطاف مسلح و ٢٤ حالة اعتداء على مؤسسات حكومية وأهلية وممتلكات خاصة^(١٠٩). ولكن هناك بعض المؤشرات بتورط عناصر من حركة فتح في هذه الإحداث، ففي ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ قام نشطاء من حركة فتح بإضرام النار بعدد من سيارات المجلس التشريعي، كما ذكر أن محمد دحلان هو الذي دفع بأنصاره لحرق السيارات^(١١٠). ولم يقتصر الأمر على أنصار حركة فتح إذ قام أفراد من الشرطة الفلسطينية باقتحام المجلس التشريعي، وإطلاق النار احتجاجاً على نتائج الانتخابات^(١١١). وازدادت الأزمة حدة حتى وصلت إلى الخطف والاعتقال.

(١٠٨) جريدة الراية، الدوحة، ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٠٩) مركز غزة للحقوق والقانون، أنظر:

<http://www.gcrlgaza.org/month-report/Month-Report2.doc>

(١١٠) عرب ٤٨، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=&id=34427>

(١١١) الأيام، ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

جدول رقم (٦): يوضح عمليات الفلتان الأمني في الفترة من يناير إلى

مايو ٢٠٠٦

الاعتداء على المؤسسات الحكومية والأهلية	عمليات خطف	جرحي	قتلى	
١٢	٣	٩٤	١٥	كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ ^(١١٢)
٢٤	٩	٤٣	٢٤	شباط / فبراير ٢٠٠٦ ^(١١٣)
٢٤	٢١	٨٣	١٢	آذار / مارس ٢٠٠٦ ^(١١٤)
٢٢	٢	٥٣	١٤	نيسان / أبريل ٢٠٠٦ ^(١١٥)
٢٧	١٤	١٢٨	١٨	أيار / مايو ٢٠٠٦ ^(١١٦)

الإغتيالات:

لم تكن ممارسة التصفية الجسدية بالأمر الجديد على الساحة

^(١١٢) جريدة الرابطة، ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

^(١١٣) مركز غزة للحقوق والقانون، أنظر:

<http://www.gcrlgaza.org/month-report/Month-Report2.doc>

^(١١٤) مركز غزة للحقوق والقانون، أنظر:

<http://www.gcrlgaza.org/gcrl/modules.php?name=News&file=article&sid=250>

^(١١٥) مركز غزة للحقوق والقانون، أنظر:

<http://www.gcrlgaza.org/gcrl/modules.php?name=News&file=article&sid=253>

^(١١٦) مركز غزة للحقوق والقانون، أنظر:

<http://www.gcrlgaza.org/gcrl/modules.php?name=News&file=article&sid=251>

الفلسطينية، فخلال السنوات الماضية تم تصفية العديد من الشخصيات الفلسطينية بأيدي فلسطينية، ففي ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ تم مهاجمة بيت اللواء موسى عرفات واغتياله بعد الاشتباك مع حراسه لمدة ٤٥ دقيقة، وطرح الكثير من التساؤلات حول دور جهات ذات نفوذ في السلطة الفلسطينية، فبيت موسى عرفات يبعد نحو ٣٠٠ متر عن بيت الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ونحو ٢٠٠ متر عن بيت مدير الأمن الوقائي العميد رشيد أبو شباك، ولا يبعد المقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي سوى نحو ٣٠٠ متر إلى الجنوب من منزله ويوجد المقر الرئيسي للشرطة الفلسطينية على بعد نحو ٥٠٠ متر إلى جهة الشمال. فكيف تستطيع مجموعة مسلحة اختراق منطقة أمنية، وكيف لا يتم تحريك أي وحدة عسكرية فقط لمجرد الاستطلاع عن مصدر إطلاق النار، والوقوف دون اغتيال عرفات، هذا الأمر عدّه البعض تواطؤاً من قبل السلطة مع منفذي الاغتيال^(١١٧).

بعد فوز حركة حماس عاد مسلسل الاغتيالات مستهدفاً شخصيات وطنية ومقاومة وأكاديمية، ولقد ترافق ذلك مع تهديدات أُطلقت من بعض المسؤولين السابقين في السلطة الفلسطينية، فقد اغتيل عبد الكريم القوقا الأمين العام للجان المقاومة الشعبية المساندة للحكومة الجديدة في تاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٦، وقد قالت لجان المقاومة الشعبية على لسان المتحدث الرسمي باسمها في مؤتمر صحفي، إن لديهم معلومات تدل على أن محمد دحلان وقياديين

(١١٧) الحياة، ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

آخرين في حركة فتح هم سمير المشهراوي، وطارق أبو رجب، ورشيد أبو شبك تواطؤوا مع الجانب الإسرائيلي في اغتيال القوقا، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أبو عبير (الناطق باسم لجان المقاومة الشعبية) أطلق مسلحون من حراس سمير المشهراوي، القيادي البارز في فتح، النار على الحاضرين في المؤتمر؛ مما أدى إلى إصابة أحد عناصر لجان المقاومة^(١١٨).

وفي ١٦ أيار / مايو ٢٠٠٦ قامت مجموعة مسلحة باغتيال محمد التتر أحد أعضاء كتائب القسام بعد خروجه من المسجد، ووجهت كتائب القسام أصابع الاتهام في اغتيال التتر إلى جهات محلية دون ذكر اسمها^(١١٩). وتدهور الوضع الأمني بشكل كبير، والمفارقة أن قوى الأمن الوقائي بدل أن تعمل على توفير الأمن والاستقرار في الشارع الفلسطيني، دخلت في صراعات مع قوى المقاومة؛ ففي ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ كَمَنَ عناصر من قوى الأمن الداخلي لأحد قادة القسام وهو ياسر الغلبان، الذي كان في سيارته مع ابنته وزوجة أخيه واثنين آخرين؛ فقتل اثنان ممن كانا معه وأصيب آخر وتوفي ياسر الغلبان فيما بعد متأثراً بجراحه، هذا حسب ما جاء في البيان التي أصدرته

^(١١٨) إسلام أون لاين ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.islam-online.net/Arabic/news/200631/03-article02.shtml>

^(١١٩) المركز الفلسطيني للإعلام ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2006/may065_17//details1.htm#2

حركة حماس^(١٢٠). بينما حملت قيادات فتح القوى الأمنية التي شكلها وزير الداخلية لضبط الأمن مسؤولية هذا الحادث، وادعت بأن الغلبان أطلق النار على الحاجز^(١٢١). وفي ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ استهدفت مجموعة مسلحة سيارة الدكتور حسين أبو العوجة، أحد القيادات السياسية لحركة حماس، وبعد إطلاق النار على سيارته تم إنزاله من السيارة وإطلاق النار عليه عن قرب^(١٢٢).

في ظل الظروف الأمنية المتوترة تعددت المطالبات بإنزال القوى التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية بالرغم من معارضة حركة فتح لها؛ فقد قامت حركة فتح بخطوة مضادة وقررت في تاريخ ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ نشر ١٢٥٠ عنصر من كتائب شهداء الأقصى في غزة^(١٢٣). واتهمت القوة التنفيذية بأنها "مليشيا" تابعة لحركة حماس؛ وهنا يجدر الإشارة إلى أن عدد أفراد القوة التنفيذية ٥٥٠٠ عنصراً من بينهم ١٠٠٠ عنصر من كتائب شهداء الأقصى، و٨٠٠ عنصراً من ألوية الناصر صلاح الدين، و٢٦٠ عنصراً من الجبهة الشعبية، و٥٠ عنصراً من الجبهة الديموقراطية، و٨٠ عنصراً من القيادة العامة، و٥٠ عنصراً من الصاعقة، و٣٤ عنصراً من جبهة التحرير

(١٢٠) المركز الفلسطيني للإعلام ٥ حزيران/ يونيو، أنظر: ٢٠٠٦.

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/2006_5/06_6.htm

(١٢١) القدس العربي، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(١٢٢) الخليج، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(١٢٣) الرأي، ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

العربية، أي أن نصف القوة التنفيذية هي من فصائل أخرى^(١٢٤). واستمر الخلاف على قانونية القوى المشتركة حتى وصل الأمر إلى الاشتباك بين هذه القوى وعناصر الشرطة الفلسطينية^(١٢٥). وبالرغم من أنه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء إسماعيل هنية والرئيس محمود عباس على ضم القوى الأمنية المشتركة إلى الشرطة الفلسطينية^(١٢٦)، إلا أن الوضع الأمني لم يستقر، ففي ١٥ أيلول / ديسمبر ٢٠٠٦ تم اغتيال العميد جاد التايه مدير العلاقات الدولية في جهاز المخابرات الفلسطينية وأربعة من مرافقيه، وقد اتهمت حركة فتح عناصر من حركة حماس بالوقوف وراء هذا الاغتيال، في المقابل نفت حركة حماس تورطها في اغتيال التايه وقالت في بيان لها إنها "تمتلك معلومات موثوقة حول وقوف شخصيات قيادية رفيعة المستوى في جهاز أمني معروف، تقف خلف عملية الاغتيال وأنها تحجم عن الكشف عنها جهاراً استجابة للمصلحة الوطنية العليا، التي تقضي الابتعاد عن توتير الأجواء وتوفير المناخات الملائمة لإنجاح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية"^(١٢٧).

وفي ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ خرج العشرات من قوات

(١٢٤) الحياة الجديدة، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٢٥) الأيام، ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

(١٢٦) وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا ٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.ps/body.asp?id=90728>

(١٢٧) عرب ٤٨، ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=39711>

الأمن الفلسطيني في مظاهرات مسلحة احتجاجاً على عدم تلقيهم رواتبهم، وفي أثناء منع القوة التنفيذية المتظاهرين من إحراق واقتحام المؤسسات العامة والبنوك حصل اشتباك بين عناصر قوات الأمن المتظاهرين والقوة التنفيذية مما أدى إلى سقوط ٨ قتلى ونحو ١٠٠ جريح^(١٢٨). وتبع تلك الحادثة صدور بيان نسب إلى كتائب شهداء الأقصى هدده فيه باغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ووزير الداخلية سعيد صيام وغيرهم من قيادات حركة حماس^(١٢٩)، وقال يوسف الزهار، المسؤول في القوة التنفيذية رداً على تهديد كتائب الأقصى باغتياله، إن هذا التهديد لا يمثل هذه الجماعة (كتائب الأقصى) وإنما هو من عمل ساعين لانقلاب يريدون تحقيق ما فشل فيه الاحتلال وهو تصفية الإسلاميين الذين يخدمون الوطن^(١٣٠). كما اعترف أبو قصي، المتحدث باسم كتائب الأقصى في غزة، بأن البيان صادر عن مجموعة من كتائب الأقصى، ولم يصدر عن القيادة المركزية للكتائب وأضاف: "نحن في القيادة المركزية لا نتفق مع ما جاء به، ولو كنا في ظروف مختلفة لأدنا مثل هذا البيان، ولكن والأوضاع كذلك لا نستطيع وقفه"^(١٣١).

في ظل هذه الأجواء المشحونة، قامت وساطة مصرية أسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم بين حركة فتح وحركة حماس في ١٩ تشرين

(١٢٨) السفير، ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٢٩) البيان، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٣٠) الاتحاد، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٣١) الشرق الأوسط، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ لنزع فتيل الأزمة، وفرض سيادة القانون وتحريم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، ووقف التحريض الإعلامي، وإنشاء مكتب مشترك لتنظيم وضبط وتطوير العلاقات بين الحركتين، وتشكيل لجنة إعلامية وطنية لمراقبة كل ما يتم نشره من الطرفين، ورفع الغطاء التنظيمي عن كل من يتجاوز القانون، ومطالبة الجهات الأمنية بعدم التدخل في الخلافات الداخلية والالتزام بمهامها وفقاً للقانون، والاحتكام إلى لغة الحوار لحل كافة الخلافات بين الحركتين^(١٣٢).

(١٣٢) عرب ٤٨، ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&rid=40396>

رابعاً:

الحصار الإسرائيلي

لم تتردد "إسرائيل" في التهديد بمحاصرة الشعب الفلسطيني ولطالما فعلت ذلك، لكن هذه الجولة من تجويع الشعب وحصاره كانت أشد وأكثر تنوعاً، إذ شملت كل من الجانب السياسي، والعسكري، والاقتصادي.

أ- الحصار السياسي:

سعت "إسرائيل"، منذ إعلان حركة حماس في آذار/ مارس ٢٠٠٦ عن عزمها على المشاركة في الانتخابات التشريعية^(١٣٣)، إلى تجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الانتخابات، فقد قال سيلفان "يجب أن لا يُسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة بالمشاركة في الانتخابات؛ لأنها لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود"^(١٣٤). وبعد فوز حماس في الانتخابات استكملت "إسرائيل" شروطها للتعامل مع الحكومة الجديدة، فقد عمّمت وزيرة الخارجية الإسرائيلية

(١٣٣) إسلام أون لاين، ١٢ آذار/ مارس، ٢٠٠٦، أنظر:

<http://islamonline.net/Arabic/news/200512/03-/article05a.shtml>

(١٣٤) الغد، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

هذه الشروط على جميع سفرائها، وقالت بأن "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة التي ستقوم في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل، وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة"^(١٣٥).

أما المجتمع الدولي، فقد أيد، أو بالأحرى تبني هذه الشروط الإسرائيلية الصنع، فبعد فوز حماس بأيام قليلة اجتمعت اللجنة الرباعية وأصدرت بياناً تمهل فيه حركة حماس بين شهرين أو ثلاثة أشهر (المدة التي تحتاجها لتشكيل الحكومة) للالتزام بالشروط المطروحة والاستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية^(١٣٦). أما الجامعة العربية فقد كانت حريصة على تبني حماس للمبادرة العربية، التي توافقت على الاعتراف بـ"إسرائيل" مقابل قيام دولة فلسطينية^(١٣٧)، أما السلطة الفلسطينية فقد طالبت حماس بالإضافة إلى الالتزام بشروط الرباعية الدولية، الموافقة على المبادرة العربية^(١٣٨). تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية من حشد التأييد الدولي والعربي، بل تأييد الرئاسة الفلسطينية للشروط التي طرحتها على حماس، مما شجع "إسرائيل" على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية

(١٣٥) عرب ٤٨، ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=34523>

(١٣٦) الخليج، ١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٣٧) الخليج، ١٦ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(١٣٨) الحياة، ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

الجديدة وإظهار العداء لها، وزيادة التصريحات المعادية للسلطة الفلسطينية؛ خاصة أنها كانت على أبواب انتخابات الكنيست، وقد قال أولمرت معلقاً على فوز حماس إن "السلطة الفلسطينية بقيادة حماس ليست شريكاً". وأضاف "إذا قامت حكومة بقيادة حماس أو بمشاركة، فستحول السلطة إلى مؤيدة للإرهاب، والعالم وإسرائيل سيتجاهلونها ويحولونها إلى أمر غير ذي صلة"^(١٣٩).

وسعت "إسرائيل" إلى زيادة الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية حتى وصل بها الأمر إلى اعتباره "غير ذي شأن"، ففي حديث للإذاعة الإسرائيلية قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن "أبا مازن لا يمكن أن يشكل ورقة توت لسلطة فلسطينية إرهابية، أو صورة جميلة يختبئ وراءها إرهاب بشع"^(١٤٠). ويمكن الخلوص إلى أن "إسرائيل" كانت تسعى من وراء هذا الضغط على رئاسة السلطة الفلسطينية ممثلة بشخص محمود عباس مهندس عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، والبدل عن الرئيس الراحل ياسر عرفات (اللاشريك) في عملية السلام على زعم "إسرائيل"، أن يقوم عباس بمنع حماس من تولي زمام الأمور داخل السلطة الفلسطينية، مما يزيد الخناق على الحكومة فتصبح محاصرة إسرائيلياً ودولياً وفلسطينياً.

(١٣٩) السفير، ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(١٤٠) السفير، ٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

ب- التصعيد العسكري الإسرائيلي:

لم تقتصر الإجراءات الإسرائيلية لإسقاط الحكومة على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي، بل عمدت إلى زيادة عملياتها العسكرية داخل مناطق السلطة الفلسطينية، في محاولة منها لجرّ حماس إلى المواجهة العسكرية، أو إسقاطها شعبياً في حال وقفت الحكومة ضد عمليات المقاومة أو امتنعت عن الرد على الاستهداف الإسرائيلي للمدنيين والمقاومين. وزادت القوات الإسرائيلية من عمليات الاغتيال في صفوف المقاومة الفلسطينية.

ب / ١- تصفيات جسدية ومجازر:

رأت "إسرائيل" في تصعيد عمليات الاغتيال عاملَ ضغطٍ على المقاومة، خاصة من الذين يريدون إعطاء فرصة للحكومة الجديدة عن طريق التهذئة غير المعلنة، فلجأت إلى اغتيال قادة المقاومة الداعمة للحكومة. ففي ١ آذار/ مارس ٢٠٠٦ اغتالت القوات الإسرائيلية خالد الدحدوح قائد الجناح العسكري للجهاد الاسلامي في قطاع غزة^(١٤١). كما أنها لم تتورع عن التهديد بتصفية وزراء حماس، فقد قال ضابط إسرائيلي إن "إسرائيل تعدّ وزراء حماس "هدفاً شرعياً للتصفية"، وتحدث عن زيادة التصعيد العسكري فقال "تتحدث عن تغيير جذري وعن قصف من الجو والبحر واليابسة وسنرفع من

(١٤١) عرب ٤٨، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٦، أنظر:

معدل عمليات التصفية^(١٤٢). وفي ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦ قامت قوات الاحتلال بمجزرة في قباطية راح ضحيتها ستة شهداء^(١٤٣).

وكلما زادت فرص الحكومة في كسر الحصار، وحل الأزمة الاقتصادية، كانت "إسرائيل" تعتمد إلى التصعيد العسكري، وإلى تصفية حلفائها من رجال المقاومة؛ فصعدت "إسرائيل" عمليات التصفية في صفوف لجان المقاومة الشعبية؛ واغتالت القائد العام للجان المقاومة الشعبية جمال أبو سمهدانة، وقد عُيِّن أبو سمهدانة في وقتٍ سابق قائداً للقوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية الفلسطينية التابعة للحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس^(١٤٤). وفي هذا الصدد ذكرت إذاعة الجيش "الإسرائيلي" أن عملية اغتيال جمال أبو سمهدانة تمت بأوامر مباشرة من وزير "الدفاع" عمير بيريتس، الذي تابع العملية خطوة بخطوة مع أحد الطيارين الذي أطلق الصاروخ الأول من طائرة (إف ١٦)^(١٤٥).

ولم يقتصر التصعيد العسكري الإسرائيلي على رجال المقاومة بل طال المدنيين، فقد قصفت الزوارق الحربية الإسرائيلية شاطئ غزة مستهدفة بذلك مدنيين؛ فسقط جراء ذلك سبعة شهداء خمسة منهم من عائلة واحدة^(١٤٦). وفي مقارنة بسيطة لعدد الشهداء والجرحى

(١٤٢) الوطن، ٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٤٣) الأيام، ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

(١٤٤) الحياة الجديدة، ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(١٤٥) الخليج، ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(١٤٦) وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، أنظر:

الحصار

الذين سقطوا في الفترة الممتدة من ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ حتى ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٦، والذي بلغ عددهم ١٤٨ شهيداً، و ٩٧٥ جريحاً مع الفترة نفسها من العام الماضي حيث سقط ٥٧ شهيداً، و ٤٤٥ جريحاً^(١٤٧)، مما يمكن استنتاجه أن التصعيد الإسرائيلي قد تضاعف. ويظهر الجدول التالي بشكل لا لبس فيه المدى الهائل في زيادة الاعتداءات الإسرائيلية منذ تولت حماس قيادة الحكومة.

جدول رقم (٧): عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين من يناير إلى أكتوبر ٢٠٠٦^(١٤٨)

معتقلين	جرحى	شهداء	التاريخ
١٨٨٢	٣٩٩	٧١	من ٢٠٠٦/١/٢ إلى ٢٠٠٦/٤/٣
١٥٨١	٧٠٢	١٢٥	من ٢٠٠٦/٤/٣ إلى ٢٠٠٦/٧/٣
٢٨٣٤	١٦٨٠	٤١٢	من ٢٠٠٦/١٠/٩ إلى ٢٠٠٦/٤/٣
٤٨١٣	٢١٥٣	٥١٠	من ٢٠٠٦/١٠/١٦ إلى ٢٠٠٦/١/٢

يشير الجدول إلى سقوط ٥١٠ شهداء منذ بداية عام ٢٠٠٦ إلى ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، ولكن معظم الشهداء سقطوا بعد تولي

^(١٤٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/ivid/violations/Archive_Report.html

^(١٤٨) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/82005--2--archive.html>

حركة حماس الحكومة في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦؛ فمن الملاحظ أن في الثلاثة الأشهر الأولى من هذا العام سقط ٧١ بينما في الثلاثة الأشهر التي تلت تشكيل الحكومة سقط ١٢٥ شهيداً أي بزيادة مقدارها ٤٣,٢٪، كما إن عدد الجرحى ارتفع في الفترة نفسها من ٣٩٩ جريحاً إلى ٧٠٢ جريح. بينما بلغت عدد الاغتيالات ١٢١ اغتيالاً في الفترة من ٣ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦^(١٤٩).

ب/ ٢- الاعتقالات:

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٦ بمحاصرة سجن أريحا بعد انسحاب الحراس البريطانيين والأمريكيين منه، واعتقلت من بداخله حتى رجال الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية، وقُدّر عدد المعتقلين بنحو ١٨٠ معتقلاً من مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية^(١٥٠). وبررت "إسرائيل" ما قامت به بإعلان تخوفها من إطلاق سراح أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه، الذين شاركوا في اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رابعام زئيفي سنة ٢٠٠١^(١٥١). وكان ضمن المعتقلين

^(١٤٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/shohada_aqsa/shohada_aqsa_killing.asp

^(١٥٠) الخليج، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/694068.html>

Harretz, 14 March 2006. in:

^(١٥١)

الحصار

اللواء فؤاد الشوبكي المتهم بتهريب السلاح لأراضي السلطة الفلسطينية. وقد عدّ بعض المراقبين أن الأمر قد تم بتنسيق مسبق بين القوات البريطانية والأمريكية من جهة، والجيش الإسرائيلي من جهة ثانية؛ فقد صرح شأؤول موفاز بأن "إسرائيل" على علم مسبق بنية انسحاب القوات البريطانية والأمريكية، وأنه تم التخطيط للعملية قبل أسبوع من تنفيذها^(١٥٢). وفي تاريخ ٢٣ أيار / مايو ٢٠٠٦ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال قائد كتائب القسام في الضفة الغربية إبراهيم حامد مرعي^(١٥٣).

ازدادت الشراسة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وحكومته بعد عملية الوهم المتبدد، فعملت اعتقالاً وتنكيلاً بالشعب الفلسطيني، فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأن الجيش الإسرائيلي قتل ٣٠٠ فلسطيني في قطاع غزة منذ أسر الجندي الإسرائيلي في ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ إلى أواخر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦^(١٥٤). كان الهدف الرئيسي لـ "إسرائيل" من عملياتها في غزة والضفة هو إسقاط الحكومة التي تقودها حماس، فقد قامت قوات الاحتلال

(١٥٢) عرب ٤٨، ١٥ آذار / مارس ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=35507>

(١٥٣) المركز الفلسطيني للإعلام ٢٣ أيار / مايو ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_11_06_5_23/.htm

(١٥٤) **المستقبل**، ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

الإسرائيلي بخطف نحو ٢٨ نائباً ووزيراً فلسطينياً خلال ٤ أيام من تنفيذ عملية الوهم المتبدد في ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦^(١٥٥)، وتابعت القوات الإسرائيلية عمليات الخطف بحق النواب والوزراء، ففي ٥ آب / أغسطس ٢٠٠٦ اعتقلت القوات الإسرائيلية رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك^(١٥٦)، وبعد ثلاثة أيام من اعتقاله تم نقله إلى المستشفى جراء تعرضه لعملية تحقيق قاسية ووضعه في الحبس الانفرادي، كما تم وضعه مكبل اليدين والرجلين على سرير المستشفى، وتحت حراسة مشددة من جنود الاحتلال الذين رافقوه على مدار أربع وعشرين ساعة. وأكد نادي الأسير الفلسطيني أن الدكتور الدويك تم الاعتداء عليه وضربه ضرباً مبرحاً من قبل السجناء، ونقل إلى العزل الانفرادي، وقد تدهور وضعه الصحي على إثر الاعتداء^(١٥٧). وكان المحامي جواد بولص المكلف بالدفاع عن النواب والوزراء ذكر أنه في إحدى جلسات المحاكمة "حاول النواب والوزراء التحدث إلى وسائل الإعلام لحظة دخولهم قاعة المحكمة، إلا أن أفراد الأمن الإسرائيلي انهالوا عليهم بالضرب بالهراوات أمام أعيننا"^(١٥٨).

واعتقلت القوات الإسرائيلية في ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٦ نائب

(١٥٥) الشرق الأوسط، ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

(١٥٦) وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا ٧ آب / أغسطس ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.ps/body.asp?id=97375>

(١٥٧) القدس العربي، ٩ آب / أغسطس ٢٠٠٦.

(١٥٨) الغد، ٧ تموز / يوليو ٢٠٠٦.

رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر^(١٥٩) لتعود وتفرج عنه في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ بشروط تتضمن عدم سفره إلى الخارج ، وعدم ذهابه إلى مكان عمله في رام الله كوزير للتربية والتعليم حتى الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد رفض الشاعر هذه الشروط، وذكر أنه تعرض إلى ظروف اعتقال قاسية، فقد قال إنه مكث في زنزانة انفرادية في معتقل شحيط بصحبة رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك وأضاف "أبلغوني في أثناء نقلي إلى تلك الزنزانة أنها أعدت خصيصاً لأمين عام حزب الله حسن نصر الله خلال الحرب على لبنان"^(١٦٠)، وفي ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ قامت قوات الاحتلال باعتقال محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي^(١٦١).

وعلى الرغم من كل ما قامت به "إسرائيل" من قتلٍ واعتقالٍ وتجويعٍ للشعب الفلسطيني، إلا أنها عجزت عن تحقيق أهدافها؛ فالجنديّ الأسير لدى فصائل المقاومة الفلسطينية لا زال محتجزاً لديهم، ورغم خطف عدد كبير من نواب ووزراء الحكومة التي تقودها حماس إلا أن الحكومة استمرت في عملها.

ب/٣- الحواجز:

عمدت "إسرائيل" إلى التضييق على الشعب الفلسطيني، في محاولة لتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات متقطعة الأوصال، فقد

(١٥٩) عكاظ، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

(١٦٠) الغد، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

(١٦١) القدس العربي، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريراً أشارت فيه مراسلة الصحيفة أميرة هاس إلى أن القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، أدت إلى نشوء عشرات الجيوب المغلقة والمعزولة عن بعضها البعض، بالرغم من تواصلها جغرافياً^(١٦٢). كما أن تقريراً لمكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي قسّم الضفة إلى ثلاث كانتونات، وعزل شرقي القدس عن محيطها الفلسطيني، وأضاف التقرير أن نظام القيود الذي تفرضه "إسرائيل" على حركة الفلسطينيين في الضفة شمل ٥٠ حاجزاً عسكرياً ثابتاً، و٨ حواجز متنقلة يتمّ نصبها كل يوم، ونحو ٤٢٠ عائقاً متمثلة بسواتر ترابية وحفر خنادق وعشرات الكيلومترات من الجدران الممتدة على طول الشوارع الرئيسية، بالإضافة إلى ٥٠ برج مراقبة^(١٦٣). أضيف إلى ذلك أن القوات الإسرائيلية في الفترة الممتدة من ٣ نيسان / ابريل ٢٠٠٦ إلى ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ أقامت ٢٨٧٢ حاجزاً متنقلاً^(١٦٤).

ج- الحصار الاقتصادي:

أوقفت "إسرائيل" دفع المستحقات المالية للضغط على الحكومة

(١٦٢) السفير، ٢٥ آذار / مارس ٢٠٠٦.

(١٦٣) المصدر نفسه.

(١٦٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

الفلستينية التي كانت أمام استحقاق كبير وهو دفع رواتب الموظفين. ثم عادت وأفراجت عن جزء ضئيل من المستحقات لا يتجاوز ٢٥٠ ألف شيكل أي نحو ٥٥ ألف دولار، وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار لأن حماس لم تكن قد شكلت الحكومة بعد، لكن "إسرائيل" أعلنت في الوقت نفسه عن عزمها عدم تحويل أي شيكل آخر إلى السلطة الفلستينية بعد تشكيل حكومة برئاسة حماس^(١٦٥). واستمراراً لمحاولات "إسرائيل" في الحصار على الشعب الفلستيني عمدت البنوك الإسرائيلية إلى وقف تعاملها مع البنوك الفلستينية^(١٦٦).

كما سعت "إسرائيل" إلى إقامة حلف دولي من أجل تشديد الحصار على الحكومة الجديدة وعلى الشعب الفلستيني، حيث قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، التي بدأت عملها بلقاء زعيمين عربيين مؤثرين في الساحة الفلستينية، إن "إسرائيل" تسعى لتنسيق جهودها مع دول الغرب ومع الدول العربية المعتدلة، وتحاول إقامة حلف دولي واسع في مواجهة التنظيمات "الإرهابية" في العالم عموماً، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص^(١٦٧). وقد عمدت "إسرائيل" إلى وضع عدة سيناريوهات لإفشال الحكومة التي تقودها حماس متعاونة في ذلك مع حليفاتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، في عددها الصادر في تاريخ ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٦ عن مسؤولين إسرائيليين

(١٦٥) الرأي، ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٦٦) الشرق الأوسط، ٦ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(١٦٧) الشرق الأوسط، ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

ودبلوماسيين غربيين، أن مناقشات قد دارت على أعلى المستويات في وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية حول إسقاط حكومة حماس، وتضمنت المناقشات عدة سيناريوهات لإسقاطها، منها حرمان السلطة الفلسطينية من الموارد المالية وحصارها دولياً، بهدف إثارة أكبر قدر من الاستياء لدى الفلسطينيين، مما سيُجبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الدعوة لانتخابات مبكرة جديدة خلال أشهر. وذكرت الصحيفة، أن حماس ستُخبر بين الاعتراف بـ"إسرائيل" ونبذ العنف، وقبول الاتفاقيات التي أبرمها الفلسطينيون مع "إسرائيل"، أو مواجهة عزلة على الساحة الدولية وانهايار حكومتها^(١٦٨). وبالفعل فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ جانب من هذا المخطط، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية في تاريخ ١٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦ على إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني، أولها كان وقف تحويل مستحقات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" وزيادة الحواجز والتفتيش^(١٦٩).

Steven Erlanger. **U.S. and Israelis Are Said to Talk of Hamas** ^(١٦٨)

Ouster. Washington. *New York times*. 14 February 2006.

In: <http://www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast.html?hp&ex=1139979600&en=d28cff5caa1702fa&ei=5094&partner=homepage>

^(١٦٩) الحياة، ٢٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

الحصار

لم تكن سياسة الحصار الاقتصادي التي اتبعتها "إسرائيل" جديدة، فقد تعرضت السلطة الفلسطينية في العامين الأولين من الانتفاضة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢) إلى حصار من هذا النوع، حيث توقفت "إسرائيل" عن دفع مستحقات الضرائب التي تجبها للسلطة الفلسطينية^(١٧٠)، على اعتبار أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان يدعم الانتفاضة.

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق المعابر لتشديد الخناق على الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، فقد كان لإغلاق المعابر تأثير سلبي على الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد ذكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في تقرير له يغطي الفترة من ٢٥ آب / أغسطس وحتى ٢٥ من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ أن حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر يخلف نتائج كارثية على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، ويزيد من حدة الفقر ويرفع من نسبة البطالة في القطاع، ويزداد تدهور الأوضاع الإنسانية جراء استمرار فرض قيود تمنع بموجبها حركة السكان وتنقلهم إلى خارج قطاع غزة أو العودة إليه. وأشار التقرير إلى أن معبر بيت حانون (إيريز) الذي يقع شمال قطاع غزة خضع إلى عملية إغلاق تام طيلة فترة التقرير، حيث بلغ عدد أيام إغلاقه ٣٢ يوماً إغلاقاً كلياً، أمام تنقل المواطنين الفلسطينيين، وأفاد المركز أنه تم إغلاق معبر المنطار "كارني" التجاري خلال فترة هذا

^(١٧٠) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أنظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/quds_

hsaer89.html

التقرير ١٢ يوماً إغلاقاً كلياً، و ٢٠ يوماً إغلاقاً جزئياً. أما بالنسبة لمعبر ناحل عوز "الشجاعية" شرقي غزة، والمخصص لواردات القطاع من المحروقات والوقود والغاز، فأوضح التقرير أنه عمل خلال فترة التقرير بطاقة متدنية، وقد أغلق خلالها لمدة ٩ أيام إغلاقاً كلياً^(١٧١).

(١٧١) الوطن، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

خامساً:

الموقف العربي والإسلامي

ظهرت عدة مواقف عربية وإسلامية مشجعة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، فقد رحبت الجامعة العربية بنتائج الانتخابات التشريعية وشددت على "ضرورة قبول واحترام نتائج هذه الانتخابات لأنها تعكس خيارات الشعب الفلسطيني وإرادته"^(١٧٢)، كما أجرى رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة اتصالاً هاتفياً برئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، هنأه فيه على النتائج التي حصدتها الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتمنى أن "تكون هذه النتيجة خطوة متقدمة إلى الأمام لدعم حقوق الشعب الفلسطيني"^(١٧٣). كما قام سفير الأردن في فلسطين يحيى القرالة بزيارة لمنزل إسماعيل هنية وقدم التهنئة لحركة حماس بفوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني^(١٧٤).

ودعا الرئيس الأفغاني حامد قرضاي في دافوس إلى الاعتراف بفوز حركة حماس الانتخابي، وقال "إننا نحترم الديموقراطية ونوافق

(١٧٢) الغد، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(١٧٣) المستقبل، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(١٧٤) الخليج، ١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

على فوز حماس ونرحّب بذلك لكننا نأمل كثيراً في أن تعترف حماس بأن نجاحها سيتوقف كثيراً على نجاح عملية السلام مع إسرائيل". وقال وزير الخارجية الاندونيسي حسن ويراجودا "اعتقد أن الدول الديمقراطية ستحترم نتيجة القرار الديمقراطي الذي اتخذته بالفعل الشعب الفلسطيني"^(١٧٥).

أما السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل، فقد قال "أرى أن فوز حماس في هذه الانتخابات يجب أن لا يثير قلق أي من العواصم العربية أو عواصم الدول الأخرى، طالما التزم المجتمع الدولي بتعهداته، المتمثلة في حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قائم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب"^(١٧٦).

لطالما شكلت الحركات الإسلامية حالة رعب للنظام العربي الرسمي، وفي معظم الأوقات عملت على مواجهتها إما بالاعتقال أو النفي أو حتى بالدخول في معارك مسلحة مع بعض الحركات الإسلامية، كما حدث في الجزائر بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في تسعينيات القرن الماضي. ولذا جاء فوز حماس ليزيد هذا الخوف، خاصة بعد ازدياد شعبية حركة الإخوان المسلمين، ودخولها في المعترك السياسي في كل من الأردن ومصر. ولهذين البلدين تأثير كبير على الساحة الفلسطينية، إذ تربطهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بالإضافة إلى علاقتهما القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

^(١٧٥) السفير، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

^(١٧٦) السفير، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

لم ينتظر النظام المصري كثيراً بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، فسرعان ما أرسل رئيس مخابراته اللواء عمر سليمان إلى رام الله في محاولة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني^(١٧٧). كما صرح رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف في مقابلة مع مجلة نيوزويك الأمريكية إلى أنه "لا بد من التأكد أولاً من أنهم (حماس) سيعملون ضمن هذا الإطار، اتفاقيات أوسلو، وخارطة الطريق، ومبدأ دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام"^(١٧٨).

بينما أشار رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت إلى أن علاقة الأردن مع حماس سوف تعتمد على أجندة الحكومة الفلسطينية في المرحلة القادمة وبرامجها. ونبه إلى أن الحكومة ستقوم بتحليل تلك المواقف بعمق لمعرفة مدى انسجامها إيجاباً أو سلباً مع المصالح الأردنية العليا، موضحاً أن ذلك هو الذي سيملي على الحكومة أسلوب التعاون المستقبلي^(١٧٩). وطالب الملك الأردني عبد الله الثاني حركة حماس "أن تتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي"^(١٨٠).

لم تقف الأمور عند مطالبة حماس بالاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، بل كان لا بد من زيادة الضغط على حركة حماس لتعلم أنه لا مجال لحركة إسلامية، ذات امتداد شعبي واسع في كل من الأردن ومصر، أن تتولى زمام الأمور في الحكومة الفلسطينية، ومن

(١٧٧) القبس، ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) الغد، الأردن ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٨٠) السفير، ١٦ آذار / مارس ٢٠٠٦.

ثم تنجح في تجربتها السياسية، فتكون بذلك نموذجاً يحتذى به في بلدانهم. لذا كان لا بد من وضع العقبات أمامها، فعمدت بعض الدول العربية إلى عزلها؛ فبعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة الفلسطينية في نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ قرر وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار القيام بجولة عربية وإسلامية، ولكن وزير الخارجية المصري صرح بأن المسؤولين المصريين لن يستطيعوا لقاءه معللاً ذلك بوجود ارتباطات لديهم^(١٨١).

وبعد أيام قليلة من رفض استقبال الزهار في مصر قامت الحكومة الأردنية بتأجيل زيارة الزهار إلى الأردن مُعللةً ذلك بضبط أسلحة مخزنة داخل الأراضي الأردنية، وإلقاء القبض على مجموعة زعمت الحكومة الأردنية بأنها تنتمي لحركة حماس، وأنها كانت تنوي تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف أردنية^(١٨٢).

كما أحجم لبنان عن استقبال وزير الخارجية الفلسطيني الذي كان في زيارة إلى سوريا، وكان من المخطط أن يزور لبنان^(١٨٣)، ولكن ذلك مرّ دون افتعال أي أزمة بين الطرفين فوزير المواصلات والنقل الفلسطيني المهندس زياد الظاظا قام بزيارة غير رسمية إلى لبنان التقى خلالها بعدد من الشخصيات الروحية في لبنان^(١٨٤).

أما الموقف القطري كان مرحباً، فقد استقبل أمير قطر حمد بن خليفة

(١٨١) الوفد، القاهرة، ١١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٨٢) الدستور، ١٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٨٣) ساطع نور الدين، تحول لبناني، السفير، ٢٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

(١٨٤) المستقبل، ٢٠ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦.

الحصار

وفد حماس برئاسة خالد مشعل، يوم ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦^(١٨٥)، بعد أن كان قد وضع تحت تصرفهم طائرة خاصة أقلتهم من القاهرة إلى الدوحة، وما خلص إليه خالد مشعل بعد محادثاته مع أمير قطر، هو أن القطريين مع مصلحة الشعب الفلسطيني^(١٨٦).

كما قام وفد حماس بزيارة للسودان التقى خلالها الرئيس عمر حسن البشير ونائبه سيلفا كير وعلي عثمان محمد طه في لقاءات منفصلة حصلت خلالها على وعود بدعم الاقتراح السوري بتمويل السلطة الفلسطينية^(١٨٧). حظيت الزيارة بدعم شعبي بعد حضور خالد مشعل لقاءً جماهيرياً مفتوحاً دعت خلاله الناشطة الإسلامية سعاد الفاتح، جميع السودانيات إلى التبرع بكل ما لديهن من حلي وأموال دعماً لحماس ودعت إلى إنشاء هيئة إسلامية عالمية لدعم الحركة^(١٨٨).

تزامنت زيارة خالد مشعل والوفد المرافق له الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦، مع الكشف عن مصادقة البرلمان الإيراني على تشكيل لجنة دعم الثورة الإسلامية في فلسطين^(١٨٩)، في حين أوضح مساعد رئيس الجمهورية الإيرانية

(١٨٥) القدس العربي، ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٨٦) الحياة، ٢٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(١٨٧) المصدر نفسه.

(١٨٨) موقع إسلام أون لاين، ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.islam-online.net/Arabic/news/14/02/2006/article07.shtml>

(١٨٩) الحياة، ٢١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

من جهته، أن وظيفة الشعوب العربية والإسلامية هي الدفاع عن الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة والعون لهم للاستمرار في طريق المقاومة. وأكد على استمرار الدعم الإيراني لحماس حتى تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، لكنه أشار إلى أن الدعم ليس وظيفة إيران وحدها، إنما هي وظيفة جميع الدول الإسلامية^(١٩٠). وعلى صعيد المساعدات فقد كان مما وعدت به الحكومة الإيرانية خالد مشعل، هو تقديم نحو ٢٥٠ مليون دولار أميركي لتعويض قطع المساعدات الأميركية والأوروبية^(١٩١)؛ بينما أشارت مصادر أخرى إلى تعهد إيران بمائة مليون دولار. كما أن مصادر مقربة من حماس أكدت إن مشعل تلقى من خامنئي وأحمدي نجاد تعهدات بتقديم دعم مالي كبير لحكومة حماس، إلى حد أن أبدت إيران استعدادها لسدّ العجز في موازنة السلطة الفلسطينية ودفع رواتب موظفيها والتكفل برواتب ومساعدات أسر الشهداء والأسرى والجرحى، وتنفيذ مشاريع تنموية ضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي أكده القيادي في حماس خليل أبو ليلة، لكنه ذكر أن طهران لم تلتزم بمبلغ محدد تعويضاً عن قطع المعونة الأميركية والأوروبية^(١٩٢).

بالرغم من الاستقبالات المرحبة من بعض الدول العربية لوفد حماس إلا أن ذلك تغير بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، فلم توجه أي دعوة رسمية من قبل الدول العربية والإسلامية

^(١٩٠) الغد، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

^(١٩١) الحياة، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

^(١٩٢) المستقبل، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

لرئيس الوزراء الفلسطيني باستثناء قطر، كما أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يأخذ معه خلال زيارته العديدة إلى الدول العربية والإسلامية أي من الوزراء كما هو متعارف عليه^(١٩٣).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد عانت السلطة الفلسطينية الموقعة على اتفاقيات اقتصادية تُقيدها وتربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وتجعل من الشعب الفلسطيني رهينة للمزاج الإسرائيلي، خاصة في ما يخص دفع عائدات الضرائب الجمركية التي امتنعت "إسرائيل" عدة مرات عن تحويلها للسلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى الفساد المستشري في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وسوء التنظيم الوظيفي، مما أوقع السلطة الفلسطينية في عجز في ميزانيتها. فعمدت إلى الاقتراض من البنوك بالإضافة إلى المساعدات العربية والأجنبية. ولكن منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية توقفت المساعدات الأجنبية كما امتنعت "إسرائيل" عن دفع مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تجمعها لصالحها، فبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية استلمت حماس خزانة ليست خاوية فحسب، بل تعاني من دين وصل إلى مليار و ٨٨٣ مليون دولار^(١٩٤).

واجهت حركة حماس استحقاقاً خطيراً بعد انتخابها فيما يخص دفع رواتب الموظفين المتراوح عددهم بين ١٤٠ ألف و ١٦٠ ألف موظف^(١٩٥). وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيمة رواتب موظفي ديوان

(١٩٣) الحياة، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٩٤) الغد، ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٦.

(١٩٥) الرأي، ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

الرئاسة تقدر بنحو ٥,٢ مليون دولار بالإضافة إلى أن قيمة رواتب العاملين في الأمن الوطني بلغت نحو ٣٢ مليون دولار، وقيمة رواتب الموظفين التابعين لوزارة الداخلية بلغت نحو ٧,١٨ مليون دولار، أما العاملون في جهاز المخابرات فبلغت قيمة رواتبهم في الشهر نفسه ٣,٢ مليون دولار، أي ما مجموعه ٥٥,٥ مليون دولار^(١٩٦).

ولكن الدول العربية في اجتماعها الأخير في القمة العربية في الخرطوم تعهدت بدفع ٥٥ مليون دولار للسلطة الفلسطينية^(١٩٧)، وهذا يعني أنه في ظل غياب المساعدات الدولية التي كانت تحصل عليها السلطة تقع الحكومة الجديدة في عجز لتأمين رواتب الموظفين. وبالرغم من تسديد كل من السعودية وقطر والجزائر والكويت ما التزمت به، فقد دفعت الجزائر ٣٧ مليون دولار^(١٩٨)، كما سددت قطر المبلغ المستحق عليها للجامعة العربية والمقدر بـ ٥٠ مليون دولار إلى جانب ٥ ملايين و ٧٠٠ ألف دولار كدعم إضافي مباشر للسلطة الوطنية الفلسطينية^(١٩٩)، كما قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ ٢٠ مليون دولار^(٢٠٠)، أما مصر فقد قدمت ضمن التزاماتها أمام الجامعة العربية ٢٨ مليون دولار، إلا أن الأزمة لم تنفرج بسبب عدم تمكن جامعة الدول العربية من إدخال هذه الأموال؛ فالولايات المتحدة الأمريكية هددت البنوك من التعامل

(١٩٦) الغد، ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٦.

(١٩٧) جريدة السياسة، الكويت، ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٦.

(١٩٨) السفير، ١٤ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(١٩٩) الشرق، قطر، ٢٠ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(٢٠٠) البيان، ٢٢ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورغم كل الجهود من قبل الجامعة العربية إلا أنها لم تستطع إدخال الأموال المتبرع بها. فخضوع البنوك العاملة في الضفة وغزة، وخاصة البنك العربي الذي رفض التعامل مع الحكومة الجديدة حال دون إمكانية صرف السلف للموظفين، مما دفع بالحكومة الفلسطينية إلى التهديد باتخاذ إجراءات عقابية ضد البنوك التي ترضخ للتهديد الأمريكي^(٢٠١).

أثارت إجراءات البنوك بعدم تحويل الأموال، غضب الشارع الفلسطيني، بينما لم تتدخل سلطة النقد الفلسطينية لدفع البنوك إلى التعامل مع الحكومة الجديدة، بل عدّ الدكتور جورج العابد، محافظ سلطة النقد، إحجام البنوك عن التعامل مع الحكومة الجديدة أمراً مبرراً^(٢٠٢). لكن الحكومة رفضت هذا الموقف؛ فقد قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد: "كنا نأمل من سلطة النقد أن تلعب دوراً إيجابياً لإقناع البنوك بتغيير مواقفها والتي نتفهمها، ولا نقبلها من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام"^(٢٠٣).

لقد أسهم الموقف العربي والإسلامي إلى حدٍ ما في حصار الحكومة الفلسطينية، فالمساعدات المالية التي ساهمت بها ذهبت

(٢٠١) القدس العربي، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

(٢٠٢) الأيام، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

(٢٠٣) شبكة الإنترنت للإعلام العربي - أمين، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=35995&NrIssue=1&NrSection=1>

إلى حساب رئاسة السلطة مما أسهم في عزل الحكومة، كما أن حالة العزلة التي عاشتها الحكومة الفلسطينية منذ تشكيلها، كان للدول العربية والإسلامية النصيب الأكبر فيها. المطلوب من الدول العربية والإسلامية موقف سياسي واضح مؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون ممارسة ضغوط عليه، وبذلك تحقق طموح شعوبها الداعمة للحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

سادساً:

الحصار الدولي

لم تكن "إسرائيل" وحيدة في حصارها للشعب الفلسطيني وحكومته، فقد عاونتها بذلك إلى حد كبير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض حلفائهما. فقد وقف المجتمع الدولي مرتبكاً بعد فوز حركة حماس، فهو إما أن يقبل بنتائج الانتخابات التشريعية التي شهد الجميع بنزاهتها، أو أن يرفضها وبذلك يناقض ديموقراطيته التي طالما تغنى بها. وبالرغم من التباين في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه التصعيد الإسرائيلي، وعمليات القتل الجماعي إلا أنهم قد اتفقوا على محاصرة الشعب والحكومة الفلسطينية الجديدة اقتصادياً ودبلوماسياً، واضعين شروطاً للتعامل مع حكومة حماس. وهذه الشروط تتوافق مع مطالب "إسرائيل"، وهي: الاعتراف بـ "إسرائيل"، ونبذ ما يسمى "بالعنف"، والتخلي عن سلاحها، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل". ولكن أمريكا لم تكن مهتمة فقط بنبذ حماس للعنف أو الاعتراف بـ "إسرائيل"، بل كانت تريد إسقاط حكومة حماس؛ فهي لا ترغب بوجود حكومة في الشرق الأوسط غير خاضعة لها، فقد نشر ضابط مخابرات بريطاني متقاعد (الستر كروك) مقالاً في مجلة "بروسبكت" يذكر فيه أن كبار المسؤولين الأمريكيين لا يخفون

حماسهم في إيضاح أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مهتمة اهتماماً كبيراً بتحول حماس إلى حركة غير عنيفة، بقدر ما هي مهتمة بإخفاق وانهيار الحكومة التي تقودها حماس. كما أشار إلى ما قاله الدبلوماسيون الأمريكيون لنظرائهم الأوروبيين بوضوح "إنه يجب أن يعاني الفلسطينيون بسبب خيارهم" (أي انتخابهم لحماس). ويريدون أن يروا "فتح" تعود إلى السلطة. وقد تحدث مساعدو نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بصراحة مع زائريهم من "فتح" حول رغبتهم بالقيام "بانقلاب تدريجي" يحمل إلى السلطة "فتح" الأكثر إذعانا على ظهر أزمة حاجات الفلسطينيين الإنسانية^(٢٠٤).

مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على السلطة الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية، ففي تاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ أقرّ مجلس النواب الأمريكي بغالبية ٣٩٧ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً قراراً يهدد بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال فوز حماس، ومطالباً الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإعلان عزمه لتفكيك "المنظمات الإرهابية"، ورأى أن مشاركة حماس في حكومة فلسطينية "سيقوّض قدرة الولايات المتحدة على إقامة علاقة بناءة مع السلطة الفلسطينية، أو أن تزودها بمساعدة إضافية"^(٢٠٥). لقد شكل الابتزاز الأمريكي للسلطة الفلسطينية عامل ضغط على الرئاسة الفلسطينية، فالتهديد بوقف المساعدات استمر

Alastair Crooke. Putting Palestinians on Diet- An Interview ^(٢٠٤)

with Usama Hamdan. Prospect Magazine. n. 123

^(٢٠٥) السفير، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

رغم معرفة الإدارة الأمريكية مدى الفاقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني؛ فالسلطة الفلسطينية اعتمدت بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية لتسديد رواتب الموظفين، ولتغطية العجز في موازنتها.

وقد جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، شون ماكورماك قوله إن "للشعب الفلسطيني حاجات إنسانية، وهو شعب فقير... لكن سياستنا واضحة جداً: لن نقدم المال إلى منظمات إرهابية، مضيئاً سيكون علينا إعادة النظر بكل جوانب برنامج المساعدات" (٢٠٦). وفي هذا ابتزاز واضح للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها أمريكا لمنع أي محاولة دولية لكسر الحصار الذي بدأته بقطع المساعدات، إلا أن الموقف الروسي جاء مغايراً للموقف الأمريكي، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن رغبته بتوجيه دعوة لقيادات حركة حماس، وأضاف بوتين "لم نعتبر حماس منظمة إرهابية. واليوم يتعين أن نعتزف بأن حماس وصلت إلى السلطة في فلسطين نتيجة لانتخابات شرعية، ويتعين احترام اختيار الشعب الفلسطيني" (٢٠٧). أثار الموقف الروسي حفيظة كل من "إسرائيل" وأمريكا، بينما كان الموقف الفرنسي مؤيداً للخطوة الروسية مع ربطها لهذه المبادرة بشروط اللجنة الرباعية، وهي التخلي عن "العنف" والاعتراف "بإسرائيل"

(٢٠٦) عرب ٤٨، ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34431>

(٢٠٧) الخليج، ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

والاتفاقيات الموقعة. وقال الناطق المساعد باسم الخارجية الفرنسية دوني سيمونو "إننا نعتقد أن المبادرة يمكن أن تساعدنا على دفع مواقفنا إلى الأمام إذا بقيت في إطار الأهداف والمبادئ التي حددناها". وأكدت الخارجية الفرنسية أنها وموسكو "تتشاركان في السعي لدفع حماس إلى اعتناق مواقف تتيح تحقيق حل الدولتين"^(٢٠٨).

بينما قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك، إن "الولايات المتحدة ترغب من أي حكومة تجتمع مع الفلسطينيين أن تشدد على الشروط التي وضعها الوسطاء الدوليون للتعامل مع حماس". وأشار ماكورماك إلى أن "واشنطن تتوقع من روسيا أن تدعم المطالبات الدولية بتخلي حماس عن المقاومة المسلحة، والاعتراف بإسرائيل"، وأضاف "إننا لن نجري أي اتصالات أو نلتقي منظمات إرهابية"^(٢٠٩). وبالفعل التزمت روسيا بقرارات الرباعية المطالبة بالاعتراف بـ"إسرائيل" والاتفاقيات الموقعة معها، والتخلي عن المقاومة.

أيدت فرنسا الخطوة الروسية بدعوة قيادات حماس إلى موسكو دون شروط، ولكنها في الوقت نفسه راعت مصالحها مع الولايات المتحدة الداعية إلى عدم التعامل مع الحكومة الجديدة بقيادة حماس، فحددت فرنسا شروطها لمواصلة العلاقات السياسية مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وصدر ذلك على لسان جان باتيست ماتيه الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية محددًا شروط فرنسا.

(٢٠٨) الشرق الأوسط، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٢٠٩) القبس، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

ويتمثل المبدأ الأول في رفض "العنف" والتصعيدات، والمبدأ الثاني هو ضرورة الاعتراف بـ"إسرائيل"، أما المبدأ الثالث فهو الاعتراف باتفاقات أوسلو^(٢١٠).

أما وزير الدفاع البريطاني فقد ذهب إلى أبعد من وضع شروط على حكومة حماس، فقد صرّح وزير الدفاع البريطاني جون ريد أن بريطانيا تخوض حرباً ضد متطرفين إسلاميين نواياهم سيئة، يسعون إلى تدمير "إسرائيل" وقتل كل اليهود^(٢١١). ولما كانت "إسرائيل" حريصة كل الحرص على استمرار المقاطعة الدولية لحكومة حماس، بمجرد أن صرح وزير الخارجية البريطاني جاك سترو عن رغبة بريطانيا في علاقة طبيعية مع الحكومة الجديدة سارعت "إسرائيل" إلى استيضاح الموقف البريطاني، للتأكد من أنه "لا توجد ثغرة في الموقف الدولي، وأن وقف أية محادثات مع الحكومة الفلسطينية ما زال على حاله"^(٢١٢). وبالفعل بعثت الحكومة البريطانية إلى "إسرائيل" تطمينات تقول إن بريطانيا لم تغير موقفها من حكومة حركة حماس، وأن ما نسب لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو حول "علاقات طبيعية بين بريطانيا وحماس" قد أخرج من سياقه^(٢١٣).

لقد كان واضحاً أن الدول الأوروبية لم تكن تريد أن تصل بالأمور إلى حد انهيار السلطة الفلسطينية؛ فعملت فرنسا وبعض الدول الأخرى

(٢١٠) الأهرام، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٢١١) البيان، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٢١٢) الغد، ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

(٢١٣) المصدر نفسه.

على صياغة مبادرة لدفع رواتب الموظفين من خلال إنشاء صندوق ائتماني يديره البنك الدولي^(٢١٤). ولكن من جهة أخرى لم تتوقف أمريكا عن التأكيد على أن "التزام أمريكا بأمن إسرائيل قوي ودائم ولا يتزعزع"^(٢١٥). كما خرج الاتحاد الأوروبي بألية لتقديم المعونات للشعب الفلسطيني، ولكن دون مرورها عبر الحكومة الفلسطينية، ووافقت اللجنة الرباعية بما فيها أمريكا على هذه الألية في بيان صدر في تاريخ ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٦، وتنحصر هذه المساعدات فقط في القطاع الصحي، وتأمين بعض المرافق الأساسية مثل الوقود^(٢١٦). والهدف الأساسي من منع مرور هذه المساعدات عبر الحكومة هو شلّ الحكومة الفلسطينية الجديدة تمهيداً لانهيائها في أقصر وقت ممكن، وعبر عن ذلك مسؤول أمريكي بقوله إن هذه الإجراءات "ستضمن عدم حدوث مجاعة، لكنها ستخلق أوضاعاً ستؤدي إلى شلّ الحكومة الفلسطينية تمهيداً لانهيائها في غضون ثلاثة شهور"^(٢١٧). ومن أجل ضمان استمرار الحصار على الحكومة الفلسطينية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشريع قانون يحظر على الحكومة والمؤسسات والهيئات الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة للحكومة الفلسطينية، ومنع تقديم الأموال للمنظمات والهيئات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية^(٢١٨).

(٢١٤) عكاظ، ٢٩ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(٢١٥) الحياة الجديدة، ٦ أيار / مايو ٢٠٠٦.

(٢١٦) الأيام، ١٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

(٢١٧) الحياة، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٦.

(٢١٨) عكاظ، ٢٤ أيار / مايو ٢٠٠٦.

سابعاً:

آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني

عانى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تشكيل السلطة الفلسطينية من حالة عدم الاستقرار؛ فالاتفاقيات الاقتصادية المجحفة (بما فيها اتفاقية باريس) مكنت الكيان الإسرائيلي من التحكم بأهم مصادر الدخل الفلسطيني؛ وهي إيرادات الجمارك والضرائب التي تجمعها "إسرائيل"، فأصبحت أداة ضغط تستخدمها لتحقيق تنازلات سياسية من السلطة الفلسطينية.

وبعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية، توقفت الحكومة الإسرائيلية عن دفع المستحقات، كما توقفت الدول المانحة عن دفع المساعدات، بالإضافة إلى منع إدخال الأموال التي جمعتها الحكومة الفلسطينية الجديدة. بذلك تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى خسائر فادحة مما أدى إلى ارتفاع حالة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.

تسلمت الحكومة الجديدة خزينة تعاني من مديونية مرتفعة بلغت نحو مليار و ٨٨٣ مليون دولار^(٢١٩)، أي ما يزيد عن موازنة سنة

(٢١٩) المركز الفلسطيني للإعلام ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006.12.06.9_13/.htm

٢٠٠٥ التي بلغت ٢ مليار و ٢٢٠ مليون دولار^(٢٢٠)، وبالرغم من تمكن الحكومة الجديدة من تسديد جزء من الدين العام حتى بلغ مليار و ٧٧٢ مليون دولار من أصل مليار و ٨٨٣ مليون دولار^(٢٢١)، إلا أن ذلك ليس مؤشراً لقوة الاقتصاد الفلسطيني؛ فالإقتصاد الفلسطيني عانى من جراء الحصار، حيث تراجع النمو الاقتصادي الفعلي بنسبة ٤,٥٪ في ٢٠٠٦، مقارنة مع نمو ٣,٦٪ في ٢٠٠٥^(٢٢٢).

وأشارت التقديرات الأولية للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بالأسعار الثابتة إلى استمرار التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٦، مبيّنة أنه في الوقت الذي سجل فيه الربع الأول من العام ٢٠٠٦ تراجعاً بنسبة ٧,٢٪، فقد استمر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٦ بما نسبته ١,٧٪ مقارنة بالربع الأول من العام ذاته^(٢٢٣).

ويتوقع البنك الدولي أن يتراجع الدخل الفردي إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٢٧,١٪ في سنة ٢٠٠٦، فيما يتراجع الدخل الفردي

(٢٢٠) محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦)، ص ١٩٤.

(٢٢١) المركز الفلسطيني للإعلام ٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_12.06.9_13/.htm

(٢٢٢) جريدة الأخبار، بيروت، ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

(٢٢٣) الأيام، ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

الحصار

للعاملين بواقع ٣٠٪. ومن المتوقع في ظل الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية أن يبلغ التراجع التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ ١٩٩٩ حتى حلول ٢٠٠٨، إلى ٥٥٪، ويعود ذلك إلى تراجع حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، لكون الواردات من البضائع النهائية والخدمات والمعدات تمثل نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما الصادرات تمثل ما بين ١٥٪ و ٢٠٪.

بعد فرض الحصار الشامل على الحكومة الفلسطينية، عجزت الحكومة الفلسطينية عن دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، مما انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وعلى سوق العمل؛ فالحكومة الفلسطينية تضخ ما بين ١٥٠ إلى ١٨٠ مليون دولار شهرياً في السوق كنفقات جارية^(٢٢٤)، تنعكس في السوق كقوة شرائية، ولكن مع فرض الحصار تقلصت قيمة النفقات وانخفضت بقيمة ٧٥٪^(٢٢٥)، كذلك انقطعت معها بعض الأموال التمويلية للمشاريع، كما تأثرت الأموال التي تصل إلى منظمات العمل الأهلي، أي أن انقطاع هذا الدعم أدى إلى تدمير عجلة الاقتصاد ولو بطريقة بطيئة.

ويرى بعض المحللين، أن هذا الوضع بدأ يراكم أزمة من نوع جديد وهي انضمام فئات الموظفين إلى الفقراء الذين لا يملكون دخلاً، وهذا أثر على القطاع الذي جففت مصادره، فالقطاع الخاص أصبح في وضع حرج مع ارتفاع المديونية إلى درجة عالية، وجاءت هذه الأزمة

(٢٢٤) وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا ٣ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=102916>

(٢٢٥) الأيام، ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

لتزيد من حدتها. وأشارت دراسة، أعدها الباحثان د. سلمى البزري، ومحمد قرش من جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، إلى أن الزيادة في مديونية موظفي القطاع العام لصالح البنوك، وصلت إلى نسبة ٢٩٪. مقارنة مع نظيرتها للفترة الممتدة حتى نهاية العام الماضي، وبلغت ٢٤٤ مليون دولار^(٢٢٦). كل ذلك زاد من حدة الأزمة التي انعكست على المواطن الفلسطيني، وقد توقع تقرير للأمم المتحدة أن تصل معدلات البطالة لسنة ٢٠٠٦ إلى ٤٣٪ في ٢٠٠٦^(٢٢٧). أما نسبة الفقر فقد كانت هي الأخطر؛ فقد أكد وزير الاقتصاد الفلسطيني علاء الدين الأعرج، أن معدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع إلى ما يزيد عن ٦٦٪، وتعدى هذا المؤشر في قطاع غزة الـ ٨٧،٧٪، الأمر الذي أدى إلى تزايد حالات سوء التغذية بين الأطفال وارتفاع معدلات عمالتها، وزيادة حالات التسرب من المدارس والتسول^(٢٢٨).

(٢٢٦) الأيام، ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦.

(٢٢٧) جريدة أخبار الخليج، البحرين، ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢٢٨) وكالة الأنباء الفلسطينية-وفا، ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر:

ثامناً: حماس وكسر الحصار

عملت حماس على مختلف الجبهات في سبيل كسر الحصار المفروض عليها سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً. وساعدها في ذلك امتدادها الشعبي في مختلف البلدان العربية والأجنبية.

أ- على الصعيد السياسي:

استطاعت حركة حماس بفوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة من كسر الاحتكار السياسي من قبل حركة فتح، واستفادت من الشرعية السياسية وال جماهيرية التي حصلت عليها في الانتخابات؛ فقام وفد من الحركة برئاسة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، بجولة شملت عدة دول في محاولة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة التي تقودها حماس.

بدأ الوفد زيارته من حيث تُقيم قياداته في سوريا، التي رأت في فوز حماس تخفيفاً للضغوط التي تعرضت لها طوال الفترة الماضية، إذ أصبحت سوريا تحتضن السلطة المنتخبة وليس السلطة المعارضة، ولم يخف الرئيس السوري بشار الأسد دعمه لحكومة حماس^(٢٢٩).

(٢٢٩) الدستور، ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

أما أهمية زيارة الوفد لمصر فقد تمثلت بلقاء أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، وهذا ما عدّه وزير الخارجية محمود الزهار بمثابة الحصول على الاعتراف العربي والدولي من بوابة الأمانة العامة للجامعة العربية^(٢٣٠). واستكمل الوفد زيارته إلى كل من قطر، والسودان، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وليبيا، وعمان. أما على الصعيد الإسلامي فقد زار الوفد تركيا بشكل مفاجئ، والتقى بالعديد من المسؤولين السياسيين والحزبين دون لقاء رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان الذي اعتذر عن اللقاء^(٢٣١).

استطاعت حركة حماس أن تلعب على التناقض الدولي فخرقت جدار الحصار السياسي الدولي عليها (ولو بشكل مؤقت)، من خلال قيام وفد حماس في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦ بزيارة لمدة ثلاثة أيام لروسيا بدعوة من الرئيس بوتين^(٢٣٢)، حيث أجرى الوفد سلسلة لقاءات مع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، ونائبه الكسندر سلطانوف، وعدد من البرلمانين الروس، إضافة إلى رئيس مجلس الفتوى، وبطيريك عموم روسيا الكسي الثاني. أما الاختراق الثاني للحصار الدولي جاء من قبل الصين، فقد شارك الزهار في منتدى التعاون الصيني العربي بدعوة من الصين نفسها^(٢٣٣). إلا

(٢٣٠) الحياة، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٣١) الشرق الأوسط، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٣٢) الرأي، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٣٣) الخليج، ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

أن كل تلك المحاولات لم تؤدِّ إلى انفراجات حقيقية، وظل التيار العام الغالب مشاركاً في الحصار السياسي.

ب- على الصعيد العسكري:

لم يكن دخول حركة حماس إلى الساحة السياسية تخلياً عن المقاومة بل محاولة لإعطاء المقاومة شرعية سياسية. وهذا ما جاء في برنامجها الانتخابي، ولكن المعضلة الرئيسية التي واجهت حركة حماس هي كيفية مواجهة توظيف البعض لعمليات المقاومة في سبيل إسقاط حكومة حماس. فهي لا تستطيع المطالبة بوقف عمليات المقاومة، وإلا عُدَّ ذلك خروجاً عن نهج المقاومة. ومن جهة ثانية لا تستطيع أن تصعد عسكرياً في الوقت الذي تحارب فيه داخلياً (فلسطينياً) وإقليمياً ودولياً وإسرائيلياً.

ولكن سلوك الحكومة الجديدة أتى متوافقاً مع البرنامج الانتخابي، وظهر هذا التوافق من خلال موقفها المؤيد لعمليات المقاومة، ففي ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ قامت حركة الجهاد الإسلامي بعملية استشهادية قتل فيها ٨ إسرائيليين، وجرح ما يقارب ٦٥، وقد حملت الحكومة المسؤولية "لإسرائيل" على اعتبار أن العملية هي رد على الاعتداءات الإسرائيلية من قتل واعتقال وتدمير، بينما قال الرئيس عباس "إننا ندين (هذه العملية) بكل أنواع الإدانة ونشجبها، ونعتبرها من العمليات الحقيرة التي تسيء إلى نضال الشعب الفلسطيني". وتابع "لن نتوقف عن ملاحقة... أشخاص يقومون بهذه الأعمال، وواجبنا أن نحمي حدودنا، وأصدرنا تعليمات للأجهزة الأمنية

بملاحقة من وراء هذه العملية^(٢٣٤).

أما حركة فتح فلم تأتِ بخطابٍ مخالف لما أتى به عباس، ورأت فتح أن مثل هذه العملية تقدم ذريعة لإسرائيل لمواصلة عدوانها، وتؤدي إلى عزل الشعب الفلسطيني دولياً، ووصمه بتهمة الإرهاب^(٢٣٥). ورغم أنه لا بد من السعي بكل ما يمكن لتجنب قتل المدنيين إلا أنه يجدر ملاحظة ما يلي:

أولاً: أن هذه العملية أتت بعد عمليات تصفية قامت بها "إسرائيل"، واستهدفت العديد من رجالات المقاومة وأكثرهم من الجهاد الإسلامي؛ فقد قامت "إسرائيل" باستهداف القيادة الميدانية لسرايا القدس الجناح العسكري للجهاد الإسلامي:

٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اغتيال سعيد أبو جديان، قائد ميداني في سرايا القدس^(٢٣٦).

١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اغتيال معتز أبو خليل قائد سرايا القدس في الضفة^(٢٣٧).

٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اغتيال نضال أبو سعدة قائد سرايا القدس في الضفة، ومساعدته أحمد الطوباسي^(٢٣٨).

^(٢٣٤) الغد، ١٨ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

^(٢٣٥) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، ١٧ نيسان / ابريل ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=84625>

^(٢٣٦) الحياة الجديدة، ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

^(٢٣٧) السفير، ١٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

^(٢٣٨) الأيام، ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

٥ شباط / فبراير ٢٠٠٦، اغتيال عدنان بستان، مهندس التصنيع العسكري^(٢٣٩).

٧ شباط / فبراير ٢٠٠٦، أحمد رداد، قائد سرايا القدس في نابلس^(٢٤٠).

١ آذار / مارس ٢٠٠٦، اغتيال خالد الدحوح القائد العام لسرايا القدس^(٢٤١).

ثانياً: إن مسرح عمليات الجيش الإسرائيلي هي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ أي الضفة الغربية وقطاع غزة وهي أرضٌ محتلة باعتراف الأمم المتحدة والدول الغربية. ومع إعلان شارون انتهاء الحكم العسكري في غزة، في خطابه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ تصبح غزة أرضاً محررة وبذلك يحق للفلسطينيين الرد على المعتدي أينما وجد.

ثالثاً: إن قتل المدنيين هو سلوك وسياسة إسرائيلية ثابتة، وهي التي رفضت تجنّب مهاجمة المدنيين بعد أن عرضت الفصائل الفلسطينية ذلك مرات عديدة.

لقد شكل دخول حركة حماس المعتكك السياسي تحولاً أساسياً على صعيد الخارطة السياسية الفلسطينية، وأمل العديد ممن يؤيدون عملية التسوية السلمية أن يؤدي ذلك إلى تحول براغماتي داخل حركة حماس، وبالتالي تصبح حركة سياسية بعيدة عن المقاومة المسلحة.

(٢٣٩) البيان، ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٢٤٠) الدستور، ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٢٤١) السفير، ٢ آذار / مارس ٢٠٠٦.

إلا أن حماس منذ اتخاذها قرار المشاركة السياسية تعهدت باستمرار المقاومة حتى دحر الاحتلال، دون أن تغفل عن كون العمل السياسي يتطلب نوعاً من المرونة والانفتاح؛ فطرحت مبادرة سياسية لإحلال السلام في المنطقة تقوم على انسحاب "إسرائيل" من أراضي ٦٧ لإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، مقابل هدنة طويلة مع "إسرائيل".

ولكن "إسرائيل" بدل أن تتعامل مع هذا الطرح العملي بعقلانية عمدت إلى التصعيد العسكري ضد الشعب الفلسطيني؛ فمنذ تاريخ ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ حتى ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ سقط ٢١٥ شهيداً فلسطينياً، و ١١٨٣ جريحاً^(٢٤٢)، جراء التصعيد المنهج من الجانب الإسرائيلي على إثر صعود نجم حركة حماس في الانتخابات التشريعية. إزاء هذا التصعيد الخطير كان لا بد لحركة حماس أن تتحرك للإيفاء بالتزاماتها الانتخابية باستمرار المقاومة، والعمل على إطلاق الأسرى. فجاءت عملية الوهم المتبدد في تاريخ ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ التي قام بها الجناح العسكري لحركة حماس، كتائب عز الدين القسام، وبالاشتراك مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، وسقط في هذه العملية شهيدان، مقابل مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة أربعة آخرين بالإضافة إلى أسر آخر^(٢٤٣).

شكلت هذه العملية سابقة في تاريخ المقاومة الفلسطينية من خلال دقة التخطيط والتنفيذ؛ فرجال المقاومة استطاعوا اختراق التحصينات

^(٢٤٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnmc.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viola.html

^(٢٤٣) الحياة الجديدة، ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

الإسرائيلية في موقع كرم أبو سالم (كيرم شالوم) العسكري، وأسر الجندي. لكن "إسرائيل" استمرت في عنجهيتها فعمدت إلى اجتياح غزة وتكثيف عمليات الاعتقال والقتل، وأرجع البعض ردة الفعل الإسرائيلية إلى عملية الوهم المتبدد، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أن "إسرائيل" كانت تخطط لاجتياح غزة قبل هذه العملية، فقد نشر المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت أليكس فيشمان، تقريراً أشار فيه إلى أن الجيش الإسرائيلي طالب بحملة "إطلاق العنان" لتلقين الفلسطينيين "رسائل ينسوه"^(٢٤٤).

استطاعت المقاومة الفلسطينية بتنفيذها عملية الوهم المتبدد النوعية أن تحقق عدة إنجازات منها:

١- إبعاد شبح الاقتتال الداخلي بين فصائل المقاومة، وإعادة المعركة إلى مسارها الحقيقي مع العدو الإسرائيلي؛ فقد لوحظ ارتفاع وتيرة الفلتان الأمني والاشتباكات المسلحة بعد فوز حركة حماس وانخفاضها بعد العملية.

٢- تثبيت قدرة المقاومة على تحرير أسراها عن طريق عمليات الأسر، ومن ثم التبادل في ظل غياب حل تفاوضي سلمي.

٣- إعادة تفعيل قضية الأسرى في الساحة الدولية والإقليمية.

٤- تثبيت حق الشعب في المقاومة، وعدم التخلي عن هذا الطريق. لكن الانقسام الداخلي في الشارع الفلسطيني، وغياب التأييد العربي والإسلامي في استخدام الطرق العسكرية في سبيل إطلاق

(٢٤٤) حلمي موسى، موسم الصيد الإسرائيلي: درجة رؤوس الفلسطينيين، السفير، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

الأسرى الفلسطينيين أضعف موقف المقاومة التفاوضي في سبيل إطلاق أكبر قدر من الأسرى. فالرئاسة الفلسطينية أدانت العملية ووعده الرئيس عباس بإجراء تحقيق حول تنفيذها^(٢٤٥)، كما تدخل الجانب المصري في وساطة من أجل إطلاق سراح الجندي الأسير، لكن المقترحات المصرية لم تكن متكافئة مع ما طالبت به فصائل المقاومة؛ فالاقترح المصري تمثل بإطلاق سراح الجندي مقابل وعود إسرائيلية بإطلاق أسرى فلسطينيين^(٢٤٦)، بينما طالبت المقاومة الفلسطينية بالتزامن في إطلاق سراح الأسرى، كما طالبت بإطلاق الأسرى من النساء والأطفال وأصحاب الأحكام العالية^(٢٤٧)، بالإضافة إلى إطلاق سراح بعض القيادات الفلسطينية مثل مروان البرغوثي، وأحمد سعادات أمين عام الجبهة الشعبية، ونائبه عبد الرحيم ملوح. وقد حمل مستشار الرئيس الفلسطيني للأمن القومي العميد جبريل الرجوب حركة حماس مسؤولية عرقلة صفقة إطلاق الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليت ومبادلتها بأسرى فلسطينيين، مشيراً إلى أن إصرار حماس على إطلاق أسرى بعينهم ورفض إسرائيل ذلك كان السبب الرئيسي في إفشال الصفقة^(٢٤٨).

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية من تطالب بهم حماس في صفقة التبادل ليسوا من أبناء حماس. كما أصرت حماس على الإفراج عن

(٢٤٥) الرأي، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(٢٤٦) الحياة، ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(٢٤٧) الحياة، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٢٤٨) الحياة، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

بعض القيادات الفلسطينية من منظمات فلسطينية أخرى. وهو ما يدل على أن حماس تعاملت مع قضية الأسرى كقضية وطنية، وليس كورقة حزبية. وإلى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم يتم التوصل إلى حل بشأن الجندي الأسير، بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل إطلاق سراحه.

ج- على الصعيد الاقتصادي:

عملت حركة حماس منذ اليوم الأول لنجاحها في الانتخابات التشريعية إلى إيجاد بدائل عن المساعدات الأمريكية والأوروبية باللجوء إلى العالم العربي والإسلامي في سبيل سد هذه الثغرة، وبالفعل استطاعت حركة حماس أن تحشد عدداً كبيراً من المؤيدين لها في العالم العربي على المستوى الشعبي والرسمي.

ج / ١- الدعم الشعبي:

انطلقت الحملات الشعبية في المساجد والاحتفالات في سبيل جمع أكبر قدر من المال لمساعدة حكومة حماس؛ ففي اليمن تم فتح حساب خاص لجمع الأموال^(٢٤٩)، أما في العاصمة البريطانية لندن فقد نظم مركز العودة بالتعاون مع جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا، والمنتدى الفلسطيني والنادي العربي ندوة تم خلالها إطلاق حملة

(٢٤٩) نيوزيمن، ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٦، أنظر:

http://www.newsyemen.net/show_details.asp?sub_no=1_2006_03_21_8162

لجمع الأموال في سبيل دعم الشعب الفلسطيني، وتم تقديم عدة اقتراحات من بينها إنشاء شركة تعمل على جمع الأموال من فلسطيني الشتات^(٢٥٠). كما أطلق ائتلاف الخير حملة المائة يوم ويوم الثانية لجمع أموال للشعب الفلسطيني^(٢٥١). كما قررت خمس هيئات مالية عربية، خلال اجتماع في الرباط، تخصيص عشرة بالمائة من عائداتها الصافية لعام ٢٠٠٥ للفلسطينيين، ويصل مجموع عائداتها إلى نحو خمسين مليون دولار^(٢٥٢). وأعلن اتحاد الطلاب السودانيين عن تدشين حملة لجمع دولار من كل طالب لدعم حماس، بعد التهديدات الغربية بقطع المساعدات عنها. أما اتحاد الشباب السوداني فقد أعلن عن تبرعه بمائتي ألف دولار دعماً لحماس، ودعا إلى التخلي عن أي دعم غربي^(٢٥٣).

لم تتوان الشعوب العربية عن مساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من أزيمته، فلقد أقرت الجمعية العمومية للجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بالإجماع، اقتراحاً بتشكيل لجنة وطنية برئاسة أو عضوية لجنة الإمارات، وتضم في عضويتها عدداً من مؤسسات المجتمع المدني أو أي جهات أخرى لجمع التبرعات لدعم الحكومة والشعب الفلسطيني؛ ليتجاوز الحصار المفروض عليه

(٢٥٠) القدس العربي، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٦.

(٢٥١) أخبار الخليج، البحرين، ١١ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(٢٥٢) الخليج، ٢٠ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

(٢٥٣) موقع إسلام أون لاين، ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٦، أنظر:

عالمياً^(٢٥٤). أما جماعة الإخوان المسلمين في الأردن فقد نظمت ملتقى وطني لمساندة الشعب الفلسطيني وجمعت فيه نحو مليون ونصف دينار أردني^(٢٥٥).

ظهر التأييد الشعبي للحكومة الجديدة باندفاع الشارع العربي في جمع الأموال من أجل إخراجها من الأزمة، ففي مصر تم جمع التبرعات، حتى إن العديد من النساء تبرعن بحليهن الذهبية، كما أطلق اتحاد الأطباء العرب حملة تحت شعار "فلسطين.. أبداً لن تجوع" وهدفت الحملة إلى جمع مليار يورو خلال عام^(٢٥٦). وكذلك كان الأمر في سوريا واليمن ودول الخليج العربي والجاليات العربية والإسلامية في أوروبا. وشارك العديد من الجمعيات والقوى اللبنانية في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، كما أطلقت الجماعة الإسلامية في لبنان "حملة إغاثة الشعب الفلسطيني"^(٢٥٧). وكذلك أطلق حزب الله حملة باسم "عشرة الفجر"^(٢٥٨).

ج / ٢- الدعم الرسمي:

عملت الحكومة الفلسطينية على جمع التبرعات وحشد التأييد

^(٢٥٤) الخليج، ٢١ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

^(٢٥٥) الدستور، ٢٥ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

^(٢٥٦) إسلام أون لاين، ٦ أيار / مايو ٢٠٠٥، أنظر:

[http://www.islam-online.net/Arabic/news/200606/05-/
article04.shtml](http://www.islam-online.net/Arabic/news/200606/05-/article04.shtml)

^(٢٥٧) السفير، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٦.

^(٢٥٨) السفير، ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

السياسي للشعب الفلسطيني من مختلف الدول، فقد قام وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور محمود الزهار بزيارة العديد من الدول في سبيل حشد التأييد السياسي، بالإضافة إلى جمع أكبر قدر من التبرعات للاستعاضة عن التبرعات الأوروبية والأمريكية التي انقطعت بعد فوز حماس.

استطاع الزهار انتزاع وعود من بعض الدول العربية بتسديد ما تم الاتفاق عليه في القمة العربية في الخرطوم، بالإضافة إلى الحصول على بعض المساعدات الأخرى، فالجمهورية الإيرانية قدمت مساعدة مالية للحكومة الجديدة بقيمة ١٠٠ مليون دولار^(٢٥٩). وفي أثناء زيارة الزهار للسعودية أكدت المملكة على أنها ملتزمة بما تم الاتفاق عليه في قمة الخرطوم، وأن المملكة ستدفع ما عليها من حصص في المساعدات العربية، أي ٩٢,٤ مليون دولار^(٢٦٠). كما تعهدت ليبيا بمساعدة الحكومة الفلسطينية^(٢٦١).

ومع ذلك لم ترقّ المساعدات العربية الرسمية إلى المستوى المطلوب؛ فالكارثة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني أكبر بكثير مما قدمه النظام العربي الرسمي. وبالرغم من محاولات حماس الحثيثة في سبيل سد رمق الشعب الفلسطيني، عن طريق إدخال مساعدات مالية عبر المعابر، وتقليص نفقات الوزراء والنواب وغيرها من الإجراءات، إلا أنها واجهت عقبات أكثر تعقيداً مما كانت تظن.

^(٢٥٩) الشرق، ١٧ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

^(٢٦٠) السفير، ١٩ نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

^(٢٦١) الحياة الجديدة، ١ أيار / مايو ٢٠٠٦.

تاسعاً:

إنجازات الحكومة الفلسطينية في ظل الحصار

رغم ما تعرضت له الحكومة الفلسطينية من حصار وتضييق ومحاولات لإسقاطها، من خلال خطف وزراءها ومنع إدخال الأموال، ووضع المعوقات أمامها، إلا أنها استطاعت تحقيق بعض الإنجازات التي تحسب لها. فعلى صعيد الإدارة المحلية استطاعت الحكومة تحقيق العديدة من الإنجازات من خلال الإصلاح الإداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية، ورفع كفاءة العاملين في الإدارات العامة، فقد تم تأسيس دائرة الموارد البشرية ووضع آلية عمل للتدريب والتطوير كما تم إخضاع العديد من الموظفين في القطاع العام لدورات تدريبية تتناسب وحاجتهم العملية.

وعملت الحكومة على تفعيل الرقابة الداخلية والمحاسبية، مما انعكس إيجابياً على أداء الموظفين، فقد لوحظ انضباط الموظفين بدوام العمل الرسمي وبالقوانين الإدارية كما أن الموظفين في الشؤون المالية في جميع الوزارات الفلسطينية باتوا يلتزمون بإصدار الفواتير الرسمية واستلامها بشأن أي إجراء مالي^(٢٦٢).

استطاعت الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس رغم استلام

(٢٦٢) القدس العربي، ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

خزينة خاوية تعاني من مديونية مرتفعة، وحصار اقتصادي وسياسي أن تقوم بدفع جزء من رواتب الموظفين، فقد ذكر وزير الخارجية في الحكومة الفلسطينية محمود الزهار أن الحكومة الفلسطينية حتى شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦ سددت ما نسبته ٥٥,٩٪ من مستحقات رواتب الموظفين.

كما ذكر د.سمير أبو عيشة القائم بأعمال وزير المالية في ١٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦، أن وزارة المالية صرفت ما نسبته ٦٤٪ من مجموع مستحقات الموظفين الذين تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ شيكل، و٤٠٪ لمن رواتبهم ما بين ١٥٠٠-٣٠٠٠ شيكل، و٢٣٪ لمن رواتبهم أكثر من ٣٠٠٠ شيكل من إجمالي مستحقات الرواتب^(٢٦٣).

كما عمدت الحكومة الفلسطينية إلى التقليل من الإنفاق العام الذي يستهلك الجزء الأكبر من الدخل القومي للسلطة الفلسطينية، فقد قُدرت قيمة النفقات التشغيلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بنحو ٨٧٧ مليون شيكل (أي نحو ٢٠٤ ملايين دولار-سعر صرف الشيكال المعتمد هو ٤,٣ شيكل للدولار الأمريكي) مقارنة مع حوالي ١١١٦ مليون شيكل (أي نحو ٢٥٩,٥ مليون دولار) خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥ أي بانخفاض قدره حوالي ٢١٪.

ولقد ساعدت السياسة الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية الجديدة في توفير على خزينة السلطة الفلسطينية،

^(٢٦٣) وكالة معاً الإخبارية، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=>

فقد قامت وزارة المالية بتوقيع عقد توريد البترول مع شركة (باز) الاسرائيلية، وبذلك كسرت احتكار شركة "دور" الإسرائيلية في تزويد السلطة الفلسطينية بالبترول الذي استمر لمدة ١٢ عاماً، كانت مشتريات السلطة الفلسطينية من شركة "دور" الإسرائيلية تشكل ٤٠٪ من حجم مبيعاتها^(٢٦٤).

إن أهم ما تجدر الإشارة إليه على المستوى السياسي هو أن الحكومة الفلسطينية الجديدة رفعت السقف السياسي الفلسطيني، فرفضت الاعتراف بـ"إسرائيل"، ولم ترسخ للضغوط الهائلة الداخلية والإسرائيلية والعربية والدولية لإجبارها على التنازل عن أي من ثوابتها الوطنية. وأيدت عمليات المقاومة ورفضت إدانتها، وقدم وزراؤها نماذج متميزة في الشفافية والأمانة والبعد عن الفساد.

ورغم برود العلاقات مع بعض الدول العربية وعدم اصطحاب أبي مازن لوزراء الحكومة في جولاته، إلا أن الوزراء قاموا بعدة زيارات لعدة دول عربية وإسلامية، واستطاعوا من خلالها تأمين منح لطلاب الطب والصيدلة، وتأمين بعض الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني، كما تدخلت الحكومة الفلسطينية من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينية العالقين بين العراق والأردن واستطاعت إدخال بعضهم إلى الأراضي السورية بعد التفاهم مع الحكومة السورية، كما اعترفت سوريا بالجواز السفر الفلسطيني.

رغم كل هذه الإنجازات، إلا أن الحكومة الفلسطينية لا تزال تعاني

^(٢٦٤) الدستور، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

من صعوبة في تسديد مستحقات الموظفين، وتنفيذ المشاريع المقترحة، لذلك من الإجحاف مقارنة أداء الحكومة الفلسطينية المحاصرة مع من سبقها من الحكومات.

عاشراً:

شعبية حماس في ظل الحصار

في ظل الحصار الشامل على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، تعرضت شعبية الحركة إلى قليل من التراجع، فقد تعرضت حركة حماس إلى هجمة إعلامية شرسة، إلا أن ذلك لم يسلبها القدرة على منافسة فتح وبشكل قوي جداً.

استمرت شعبية حماس في الارتفاع بعد فوز الحركة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال استطلاعات الرأي؛ ففي استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاعات الرأي "PCPO"، خلال الفترة من ٢٧ نيسان/ ابريل حتى ١ أيار/ مايو ٢٠٠٦، رأى ٣٨,٣٪ من المستطلعة آراؤهم أنهم سيصوتون لحركة المقاومة الإسلامية حماس، و٣١,٩٪ لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح^(٢٦٥). وفي استطلاع آخر أجراه مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية ما بين ١٠-١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٦، رأى ٣٧,٢٪ من المستطلع رأيهم أنهم سيصوتون لقائمة حماس في حال

(٢٦٥) وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٦، أنظر:

<http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=86887>

أجريت انتخابات جديدة، مقابل ٣٥,٩٪ سيصوتون لقائمة فتح^(٢٦٦). ولكن بعد تشكيل حركة حماس للحكومة وما تبعه من حصار دولي، وإقليمي، وداخلي، تراجعت شعبية الحركة بشكل طفيف، فمن خلال قراءة نتائج الاستطلاعات لمراكز متنوعة (وهي في معظمها مراكز محسوبة على تيارات علمانية أو قريبة من فتح أو متوافقة مع اتفاقية أوسلو) يظهر في آخر الاستطلاعات أن فتح متقدمة قليلاً على حركة حماس.

لقد فرضت حركة حماس نفسها في الشارع الفلسطيني؛ فطوال السنوات الماضية كان هناك تشكيك بقدرة حماس على منافسة أقوى الفصائل الفلسطينية (حركة فتح)، ولكن بعد دخولها الانتخابات التشريعية وفوزها وصمودها في وجه الحصار وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل" وتمسكها بخط المقاومة، أثبتت حماس أنه لا يمكن تغييبها عن أي حل للقضية الفلسطينية يطرح بعد الآن. وفيما يلي بعض استطلاعات الرأي تعكس شعبية كل من فتح وحماس في الشارع الفلسطيني (الضفة وغزة) مع تحفظاً وملاحظتنا أن معظم هذه المراكز كانت تشير إلى تقدم فتح على حماس قبل الانتخابات وهو ما خالفته النتائج على أرض الواقع بعد ذلك:

^(٢٦٦) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:

<http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll21.htm>

جدول رقم (٨): نتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت			
(٢٦٩)	٢٠٠٦/٩/١٦-١٤	(٢٦٨)	٢٠٠٦/٦/٢-٥/٣١
		(٢٦٧)	٢٠٠٦/٤/١٩
	%٣٠,٥		%٣٢,٧
			%٣٨
	%٣٤,٩		%٣٥,٧
			%٣٠
			حماس
			فتح

جدول رقم (٩): نتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية PCPSR			
(٢٧٢)	٢٠٠٦/٩/١٦-١٤	(٢٧١)	٢٠٠٦/٦/١٨-١٥
		(٢٧٠)	٢٠٠٦/٣/١٨-١٦
	%٢٩		%٣٢,٩
			%٣٦,٧
	%٣٣,٢		%٣٣,٧
			%٣٤,٤
			حماس
			فتح

(٢٦٧) جامعة بيرزيت، أنظر:

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll26/results.html>

(٢٦٨) جامعة بيرزيت، أنظر:

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll27/results.html>

(٢٦٩) جامعة بيرزيت، أنظر:

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll28/results.html>

Ibid (٢٧٠)

(٢٧١) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أنظر:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p20a.html#head5>

(٢٧٢) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أنظر:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p21a.html>

جدول رقم (١٠): نتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC			
(٢٧٥) ٢٠٠٦/٩/٢٢-١٩	(٢٧٤) ٢٠٠٦/٧/٧-٦	(٢٧٣) ٢٠٠٦/٦/٢٤-٢١	
%٣٠,٥	%٣٣,١	%٣٠,٨	حماس
%٣٢	%٣٣,٢	%٣٣,٢	فتح

Ibid (٢٧٣)

(٢٧٤) مركز القدس للإعلام والاتصال، أنظر:

<http://www.jmcc.org/arabic/polls/06/no59arabic.pdf>

(٢٧٥) مركز القدس للإعلام والاتصال، أنظر:

<http://www.jmcc.org/arabic/polls/06/no60arabic.pdf>

الخلاصة

كانت رغبة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية ممارسة عمل سياسي نظيف، إلا أن التقاطعات الداخلية والإقليمية والدولية حالت دون ذلك. فحركة فتح تطمح إلى استعادة السلطة من حماس، كما أن المحيط العربي، المتخوف من صعود الحركات الإسلامية، كان يرغب بفشل التجربة الإسلامية في الحكم. أما أمريكا والدول الأوروبية فتبنت سياسة الحصار والمقاطعة، واشترطت موافقة حماس على الشروط الثلاثة التي وضعتها "إسرائيل" وتبنتها الرباعية وهي؛ التخلي عن السلاح، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير.

وهنا اختلفت المطامع بين جميع الفرق، ولكن اتفقوا ولو بشكل ضمني على الهدف، وهو إسقاط الحكومة التي تقودها حماس بشتى الوسائل، سياسية كانت، أم عسكرية، أم اقتصادية. ولا نرى في المنظور القريب أي تغيير على الساحة الفلسطينية بالرغم من ظهور بوادر اتفاق بين الحكومة والرئاسة الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية. فالسلطة الفلسطينية هي سلطة تحت الاحتلال، وستبقى أسيرة المساعدات الخارجية، وبالتالي سيكون من الصعب عليها ممارسة صلاحياتها وتوجهاتها.

المطلوب اليوم هو وضع برنامج وطني فلسطيني وفق القياسات

الفلسطينية وليس وفق القياسات الأمريكية والإسرائيلية، برنامج يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ويعيد القضية الفلسطينية إلى هدفها الأساسي وهو التخلص من الاحتلال، وليس مجرد الاهتمام في كيفية إدارة الوضع تحت الاحتلال.

The Siege: A Study on the Siege of the Palestinian People & Attempts to Overthrow the Government of Hamas

Prepared By:
Wael A. Saad

Revised By:
Dr. Mohsen M. Saleh

مَثَلٌ فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني نقطة حَوَل في مسار القضية الفلسطينية. وأعطى رسالة مهمة بأن مشروع المقاومة الذي تقوده حماس لا يزال خياراً قوياً ومتصاعداً. وتمكنت حماس أن تكسب لنفسها وخطها المقاوم شرعية سياسية وشعبية.

وكان هذا الفوز بالنسبة إلى عدد من الأطراف جرس إنذار لمراجعة حساباتها وطريقة تعاملها مع الشأن الفلسطيني.

كان سلوك العديد من الأطراف الفاعلة جَاه حماس وفوزها وتشكيلها للحكومة. وحالة الحصار غير المسبوقة التي عاشها الداخل الفلسطيني. أمراً يستحق نظرة فاحصة لتعامل لا يراعي أدنى معايير احترام الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان. بل ويستخدم كافة وسائل الخنق والتجويد لمعاقبة شعبٍ بأكمله. ولإفئصال تجربة حكومة حازت على تأييده. رغم أنها حكومة معنية بالخدمات وإدارة الحياة اليومية للناس. وليست معنية من الناحية الرسمية بشئون التسوية والمفاوضات.

تلقي هذه الدراسة التي أعدها الأستاذ وائل سعد الضوء على موضوع الحصار. ورغم أن الموضوع لا زال ساخناً ولم تنته فصوله بعد. فإننا رأينا نشر هذه الدراسة لأهميتها آمليين أن يتم حداثها وتطويرها مستقبلاً.

ISBN 995300842-6



9 789953 008424

توزيع

جميع عناصنا متوفرة على شبكة الإنترنت

الدَّارُ العَرَبِيَّةُ للعلوم . ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb

ص.ب 5574 - 13 شومان 2050 - بيروت - لبنان
هاتف 7851078 - فاكس 786230 - (961-1)
البريد الإلكتروني asp@asp.com.lb

نيل وفرات كوم
www.neelwafurat.com

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
طابق 10 - بناية زيهودا - كوليتش المزعة - بيروت - لبنان
هاتف: 303644 | 961 - فاكس: 303643 | 961-1
www.alzaytouna.net

